DCAF 25 سنة

تقرير تقييمي

الذاكرة المؤسسية للمؤسسات العامة الفلسطينية في ظل الحرب: التقييم الذي أُجري بعد شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣

ابريل ٢٠٢٥

تقرير تقييمي

الذاكرة المؤسسية للمؤسسات العامة الفلسطينية في ظل الحرب: التقييم الذي أُجري بعد شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣

ابريل ٢٠٢٥

Office of the Quartet

ملاحظات خاصة

تم إعداد هذا التقرير في الفترة ما بين يونيو وحتى ديسمبر 2024 ولذلك فإن محتوى التقرير يمثل واقع الميداني لهذه الفترة، وبسبب تدهور الأوضاع والتغيرات المتتالية ميدانيا في قطاع غزة قد تكون هناك احداث غير واردة وقعت بعد هذه الفترة.

حول مركز جنيف مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن

يكرسً مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن عمله لتحسين أمن الدول وشعوبها ضمن إطار من الحكم الديمقراطي وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. والا يزال المركز يسهم، منذ إنشائه في العام ،2000 في زيادة فرص استدامة السلام والتنمية عن طريق مساعدة الدول الشريكة والجهات الفاعلة الدولية التيّ تؤمن الدعم لهذه الدول على الأرتقاء بحكم قطاعاتها الأمنية ومن خلال إجراءات الأصلاح التي تشمل الجميع وتقوم على المشاركة فيها. ويصدر المركز منتجات معرفية مبتكرة، ويعزز القواعد والممارسات الفضلى، ويقدم المشورة القانونية والسياساتية ويساند بناء قدرات الجهات المعنية بالقطاع الأمنى من الدول وغير الدول.

شكر وتقدير

يود مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن أن يشكر السيد أيمن أيوب وجوناس غيث من مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، والسيد نيكولاس روبسون وسليم سليم وياسمين خميس من مكتب الرباعية على مساهماتهم ومراجعاتهم القيمة. والشكر موصول لمكتب الرباعية على دعمه المالي لإعداد هذا التقرير.

المحررون

ايمان رضوان، وعماد كحيل، وفاتح حمارشة، ويوهانس سوايرالند، وباتريسيا فالنسيا-جاليجو

البحث الميداني

محمد عودة ، ومحمد نسمان، ومحمد الحجار، وبلال شعث، وجمال شكوكاني

حقوق النشر

يشجع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن استخدام هذا المنشور وترجمته ونشره. لا تغير محتوى التقرير وقدم الاقتباس أدناه عند الرجوع إليه.

اقتبس باسم: مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن ، "الذاكرة المؤسسية للمؤسسات العامة الفلسطينية في ظل الحرب: ما بعد أكتوبر 2023" (رام الله: مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، 2024).

الترجمة

ياسين نور الدين السيد

تصميم الغلاف والأخراج الفني

جاك رباح

حقوق النشر

تم النشر في عام 2024 من قبل مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني (DCAF)

رقم االيداع الدولي : 9789292227876

اخلاء طرف

تم تمويل هذا التقرير من قبل مكتب الرباعية عبر UNOPS . محتويات هذا التقرير لا تعكس اراء مكتب الرباعية.

المحتويات

مقدمة..... ٥

المؤسسات الرئيسية المسؤولة عن حفظ السجلات العامة و إصدار الوثائق الرسمية ٩

قطاع الأمن ١٠

قطاع العدالة ١٤

قطاع التعليم ١٩

قطاع الحكم المحلي..... ٢١

قطاع الصحة ٢٣

القطاع الاقتصادي ٢٥

لمحة عامة عن الدمار ٢٩

الإستنتاجات..... ٣٤

التوصيات..... ٣٧

المقدمة

تمثل «الذاكرة المؤسسية»، التي تعني السجلات المحفوظة في أرشيف المؤسسات، حجر الأساس في إجراءات الحوكمة الفعالة، ولا سيما في المؤسسات التي تقدم خدمات الأمن والعدالة. وتشمل هذه المؤسسات المحاكم المدنية والشرعية، والنيابة العامة، ومختلف المؤسسات الأمنية، فضلًا عن البلديات والمحافظات والوزارات والهيئات التي تضطلع بالمسؤولية عن التعليم والصحة والأراضي و إدارة قطاع المياه. فلا يُستغنى عن الذاكرة المؤسسية لضمان استمرار المؤسسات في تأدية عملها، واتخاذ القرارات الرسمية على نحو مدروس ويتسم بشفافيته، وكفاءة العمليات وفعاليتها وحماية الحقوق العامة والخاصة وصونها.

وقد ورثت السلطة الفلسطينية، عقب إنشائها وتولّيها المسؤوليات الإدارية المعهودة إليها بموجب اتفاقيات أوسلو التي أُبرمت في سنة ١٩٩٣ وما تلاها من اتفاقيات – كاتفاقية غزة-أريحا في سنة ١٩٩٤ والاتفاقية الانتقالية الفلسطينية الإسرائيلية (اتفاقية طابا) في سنة ١٩٩٥ – العديد من المسؤوليات من إسرائيل. ومن جملة هذه المسؤوليات إدارة السجلات والوثائق، التي كانت السلطات الإسرائيلية تحتفظ بها منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ١٩٦٧، وحفظها وتحديثها.

وفي الفترة الممتدة بين سنتيْ ١٩٩٤ و٢٠٠٧، احتفظت السلطة الفلسطينية بالسجلات الرسمية وأدارتها وأصدرت الوثائق في الضفة الغربية وقطاع غزة كليهما، والتزمت في ذلك بالأطر القانونية السارية، بما فيها الأوامر العسكرية الإسرائيلية ذات الصلة. وفي يوم ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤، أصدر الرئيس الراحل ياسر عرفات القرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤، الذي ينص على أن «يستمر العمل بالقوانين والأنظمة والأوامر التي كانت سارية المفعول قبل تاريخ ١٩٦٧/٦/٥ في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) حتى يتم توحيدها.» كما أكد هذا القرار استمرار المحاكم المدنية والشرعية والطائفية على اختلاف درجاتها في مزاولة أعمالها طبقًا للقوانين القوانين والأنظمة المعمول بها.

ومع ذلك، باتت إجراءات حفظ السجلات تتسم بتفكُّكها وانعدام ترابطها في أعقاب الانقسام السياسي الذي وقع بين حركتيْ فتح وحماس واستيلاء حماس على مقاليد السلطة في قطاع غزة. فقد تولت سلطة الأمر الواقع الجديدة في قطاع غزة زمام السيطرة على إجراءات حفظ السجلات و إصدار الوثائق في القطاع، بما شملته من السجلات المتعلقة بالأفراد والممتلكات والأصول المالية. وفي الوقت نفسه، أبقت السلطة الفلسطينية على سيطرتها على الضفة الغربية، واستمرت في إدارة بعض السجلات المتصلة بغزة في الوقت نفسه. وتشمل هذه السجلات، بوجه خاص، السجل المدني الذي يقيد مسائل الأحوال المدنية، كالمواليد وحالات الزواج والوفيات، التي تقتضي موافقة إسرائيل عليها بسبب العزلة السياسية والدبلوماسية التي فُرضت على حركة حماس. وعلى مر السنوات، لم يزل هذا الانقسام يعمل على تقويض الإطار الإداري والمؤسسي.

وقد شكلت الحرب التي شُنت على قطاع غزة في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ التحدي الأخطر الذي واجه الذاكرة المؤسسية حتى الآن. فقد دُمِّر ما يربو على ٨٠ في المائة من البنية التحتية الحكومية، بما فيها المباني الإدارية والأرشيف ومنشآت التخزين وغرف الخوادم. ولا يزال الوضوح غائبًا عن النطاق الكامل للأضرار التي لحقت بالسجلات العامة، إذ ليس ثمة ما يؤكد ما إذا كانت المؤسسات قد تمكنت من تأمين بياناتها بوسائل إلكترونية. ويثير هذا الواقع مخاوف خطيرة بشأن التدمير الذي يُحتمل أنه طال الذاكرة المؤسسية الفلسطينية بسبب ما يترتب عليه من آثار بعيدة المدى على حقوق الأفراد وهيكليات الحكم بعمومها.

يمثل هذا التقرير أول تقييم شامل يقف على فقدان السجلات العامة وضياعها في المؤسسات الفلسطينية.

أهمية الذاكرة المؤسسية في قطاعيْ الأمن والعدالة

تُعَدّ الذاكرة المؤسسية عاملًا أساسيًا في الأداء الفعال لمؤسسات الأمن والعدالة، إذ تضمن استمرار عملها وخضوعها للمساءلة وقيامها باتخاذ القرارات المدروسة. ويتجاوز الدور الذي تؤديه هذه الذاكرة حفظ السجلات ويمتد إلى دعم مبادئ الحكم وتعزيز سيادة القانون.

- تشكّل الذاكرة المؤسسية دعامة يرتكز عليها حفظ السجلات الرسمية والقرارات الإدارية والممارسات التنظيمية، مما يضمن استمرار المؤسسات في مزاولة عملها.
- تُعدّ الذاكرة المؤسسية في القطاع الأمني شرطًا مسبقًا لا غنى عنه في إرساء مبادئ الحكم الرشيد، من قبيل سيادة القانون والشفافية والمساءلة، فضلًا عن احترام حقوق الإنسان وصونها. كما تضطلع بدور بالغ الأهمية في مساندة إجراءات اتخاذ القرارات وتعزيز كفاءة العمليات والارتقاء بإدارة الموارد. وتعمل الذاكرة المؤسسية على تمكين المؤسسات الأمنية من التأقلم مع التحديات المتغيرة والمحافظة على استمراريتها ومشروعية عملياتها، وذلك من خلال توثيق معارفها والممارسات الفضلى في عملها.
- في قطاع العدالة، تحتل الذاكرة المؤسسية أهمية قصوى في إعمال المساءلة وحماية الحقوق الشخصية وحقوق الملكية. وهي تؤمّن المساعدة المطلوبة في توثيق السوابق القانونية والقرارات القضائية وتيسير وصول القضاة والمحامين إلى المعلومات الأساسية واطّلاعهم عليها لإسناد مجرى العدالة.

وبالنظر إلى أهمية الذاكرة المؤسسية التي تشمل قطاعات عدة بين طياتها، يشكّل التدمير المحتمل الذي طال الوثائق بسبب الحرب على قطاع غزة تحديًا خطيرًا أمام الأمن والعدالة والحكم في القطاع في المستقبل. يتناول هذا التقرير حالة المؤسسات الفلسطينية في قطاع غزة واحتمال ضياع السجلات الرسمية وفقدانها منها. وبحكم الوضع السياسي والمؤسسي التي يلفه التعقيد منذ أن وقع الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ٢٠٠٧، لا يمكن أن يركز هذا التقييم على القطاع وحده. وعوضًا عن ذلك، لا بد للتقييم من أن يتضمن مراجعة شاملة للإطار التشريعي والمؤسسي الذي عملت المؤسسات الفلسطينية بموجبه على تسجيل الوثائق الرسمية و إدارتها و إصدارها – قبل سنة ٢٠٠٧ وبعدها ومنذ اندلاع الحرب على غزة منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣.

الأهداف المتوخاة من هذه الورقة

تسعى هذه الورقة إلى تقديم تحليل شامل يتناول تأثير حرب غزة على الذاكرة المؤسسية من خلال:

- تحديد المؤسسات الفلسطينية الرئيسية التي تضطلع بالمسؤولية عن إصدار الوثائق الرسمية وأنواع الوثائق التي تصدرها المؤسسات المحددة في كلا الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تحديد الإطار القانوني الذي ينظم إصدار هذه الوثائق، فضلًا عن التغييرات التي طرأت على إجراءات التوثيق منذ وقوع الانقسام السياسي في سنة ٢٠٠٧.
- تقييم حالة السجلات والوثائق على مدى الفترة التي تلت يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ وآثار الحرب على غزة، بما يشمل الحالات التي شهدت استهداف المؤسسات.

نطاق هذه الورقة

يقيِّم هذا التقرير حالة الذاكرة المؤسسية واحتمال فقدانها داخل المؤسسات الفلسطينية في قطاع غزة، والتي تتولى المسؤولية عن إدارة السجلات العامة وإصدار الوثائق الرسمية التي تخصّ الأفراد. ولا تقع المؤسسات الفلسطينية التي تحفظ السجلات العامة التي لا صلة لها بالأفراد ضمن نطاق هذا التقرير. وفي الوقت الذي نقيّم فيه الذاكرة المؤسسية لدى المؤسسات الفلسطينية في قطاع غزة، تقتضي الضرورة أن نغطي الإطار التشريعي والمؤسسي الناظم للمؤسسات الفلسطينية على نحو أشمل.

المنهجية والقيود

يستند التقرير في أساسه إلى البيانات الميدانية التي جُمعت بطريقة مباشرة من ٤٥ مؤسسة فلسطينية عامة في الضفة الغربية وقطاع غزة وخضعت للتحليل. وقد طُبقت خمس خطوات رئيسية في إجراءات جمع البيانات:

١. إجراء استعراض شامل للتشريعات الفلسطينية من أجل تحديد المؤسسات الرئيسية المسؤولة عن جمع السجلات العامة وحفظها.

٢. إجراء ١٨ مقابلة مع جهات الاتصال الرئيسية في المؤسسات العاملة في الضفة الغربية وتنظيم جولة ثانية من استعراض التشريعات من أجل الوقوف على الطريقة التي تعتمدها المؤسسات الفلسطينية في حفظ السجلات بعد الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة منذ سنة ٢٠٠٧.

٣. تنفيذ عمل ميداني واسع النطاق في قطاع غزة بين شهريْ آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤. فقد عمل الباحثون الميدانيون في مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن على تطوير نموذج إلكتروني يتسم بسهولة استخدامه وتعميمه من أجل إجراء الاتصالات مع المؤسسات في القطاع. وحيثما كان الوصول إلى شبكة الإنترنت يتسم بانعدام استقراره وموثوقيته، أجرى الباحثون مقابلات هاتفية أو وجاهية، فجمعوا ٤٠ ردًّا من المؤسسات في شتى أرجاء قطاع غزة في نهاية المطاف.

٤. مراجعة جميع البيانات المجمّعة والتحقق من صحتها لضمان دقتها وانتظامها، من خلال عملية تكرارية تنطوي على المتابعة الشخصية مع جهات الاتصال المعتمدة في المؤسسات الفلسطينية في غزة.

٥. تصميم قاعدة بيانات منظمة لجمع البيانات وتحليلها (انظر مجموعة البيانات الكاملة للاطّلاع على جميع التفاصيل).

٦. تحليل الوثائق الرئيسية المنشورة، ومدى التلف الذي أصابها والتمييز بين السجلات الورقية والإلكترونية، حيثما كان ذلك ممكنًا.

ويمكن تصوير هذه الإجراءات على النحو المبيّن أدناه:

الرسم البياني (١) جمع البيانات وتحليلها

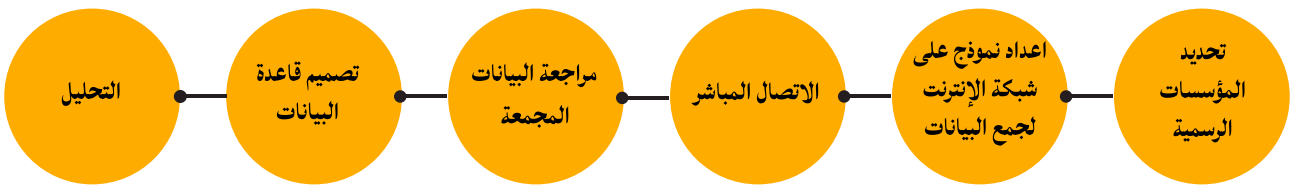

وقد واجهت الدراسة ثلاثة تحديات رئيسية أفرزت تأثيرها على كمية البيانات المجمّعة ونوعيتها:

- **التردد الذي أبدته المؤسسات:** أبدت بعض المؤسسات ترددها في تبادل المعلومات بسبب المخاوف التي ثارت لديها إزاء الخصوصية والسلامة، ولا سيما في سياق الحرب. وقد تواصل مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن مباشرة مع المستويات الإدارية العليا لتعزيز ثقتها وتيسير تبادل البيانات معها. ومع ذلك، لم يتمكن المركز من جمع البيانات اللازمة في جميع الحالات.

- **عقبات التواصل:** أدى انقطاع الإنترنت المتكرر وتعطُّل قنوات الاتصال إلى التأخر في جمع البيانات. وقد اعتمد المركز، في سياق استجابته لهذه المسألة، على طرق بديلة، كالمقابلات الهاتفية والوجاهية لضمان استرجاع البيانات.

- **المخاطر الأمنية:** شكّلت الحالة الأمنية عقبة هائلة أمام جمع البيانات. وكان ضمان سلامة الباحثين الميدانيين والمشاركين المستطلعة آراؤهم من جملة الأولويات، وهو ما جعل زيارة المؤسسات والتحقق من صحة البيانات أمرًا تكتنفه صعوبات بالغة، وخاصةً في شمال غزة.

- **الاعتبارات السياسية:** قدمت المصادر – ولا سيما ممثلو الأحزاب السياسية – معلومات متباينة في بعض الأحيان، وربما يعود السبب في ذلك إلى اعتبارات سياسية ترى أن بعض البيانات تنطوي على قدر من الحساسية.

وعلى الرغم من هذه التحديات، يقدم هذا التقرير تقييمًا مدروسًا يستند إلى معلومات كافية ويتّصف بدرجة معقولة من الدقة للحالة الراهنة التي تَسِم الذاكرة المؤسسية في مؤسسات العدالة والأمن الفلسطينية في قطاع غزة في ظل ظروف الحرب.

المؤسسات الرئيسية المسؤولة عن حفظ السجلات العامة و إصدار الوثائق الرسمية

أكدت السلطة الفلسطينية، منذ تشكيلها في سنة ١٩٩٤ حتى سنة ٢٠٠٧، أنها تملك زمام سلطتها على الضفة الغربية وقطاع غزة معًا. وتعمل المؤسسات الفلسطينية بموجب إطار تشريعي شامل ينظمها، وتتولى السلطة الفلسطينية إصداره بصورة مباشرة. وقد سمح هذا الإطار التشريعي للوزارات، كوزارة الداخلية، بأن تحكم كلا الإقليمين على أساس موحد. فعلى سبيل المثال، لم تزل إجراءات حفظ السجلات تكتسي طابعًا مركزيًا، على الرغم من وجود مقراتها الرئيسية في الضفة الغربية ووجود مقرات فرعية لها في غزة، كما تُحفظ السجلات الرئيسية في الضفة الغربية.

ومع ذلك، أمست الهيكليات المؤسسية، بما تشمله من إجراءات حفظ السجلات، تتسم بتفككها وتشتُّتها في أعقاب الانقسام السياسي واستيلاء حركة حماس على مقاليد السلطة في قطاع غزة في سنة ٢٠٠٧. وبينما استمر شيء من التنسيق بين مؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وبعض المؤسسات التابعة لسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة، فقد انقطع الجانب الأكبر من هذه الاتصالات.

يلقي هذا المبحث الأول من التقرير نظرة عامة مفصلة على المؤسسات الفلسطينية التي تتولى المسؤولية عن حفظ السجلات العامة و إصدار الوثائق الرسمية للمواطنين الفلسطينيين. وقد تصنيف المؤسسات إلى فئات حسب القطاعات، التي تشمل الأمن والعدالة والتعليم والصحة والحكم المحلي وقطاع الاقتصاد.

ولتوضيح هذا التصنيف الذي يتسم بالتشابك والتعقيد، يدرس هذا المبحث كل مؤسسة على أساس كل حالة على حدة. فيبيّن كل مبحث (أ) الإطار القانوني العام الذي يحكم مؤسسات السلطة الفلسطينية، (ب) والسجلات التي تحفظها المؤسسة المعنية وتنشرها، (ج) والآثار التي خلّفها الانقسام السياسي على إجراءات حفظ السجلات والتنسيق، (د) وتأثير حرب غزة على هذه المؤسسات، بما يشمل الخروج باستنتاجات محددة حول حالة هذه السجلات في غزة.

القطاع الأمني

وزارة الداخلية والأمن الوطني

تضطلع وزارة الداخلية والأمن الوطني الفلسطينية، منذ إنشائها في سنة ١٩٩٤، بدور بالغ الأهمية في إدارة السجلات العامة و إصدار الوثائق الرسمية المتعلقة بالأحوال الشخصية للأفراد. وقد أنشأت وزارة الداخلية مديرية الأحوال المدنية، التي تعمل في كل محافظة فلسطينية من خلال دائرة تتبع المديرية. وتتولى دوائر الأحوال المدنية هذه المسؤولية عن حفظ سجلات الأحوال المدنية وتحديثها و إصدارها قبل إبلاغ وزارة الداخلية بإدراجها ي السجل المدني بصفة رسمية. وثمة مكاتب خدمات خاصة مرخصة من الوزارة تزاول عملها على مقربة من مديرياتها من أجل تبسيط هذه الإجراءات. وتساعد هذه المكاتب المواطنين في تعبئة الاستمارات اللازمة لإصدار الوثائق المطلوبة، مما يسهم في تحسين فرص الوصول إلى هذه الإجراءات وتعزيز كفاءتها.

الوثائق المنشورة والمسجلة

تقع على عاتق وزارة الداخلية المسؤولية الرئيسية عن حفظ السجل المدني الذي يحوي بيانات شاملة عن المواطنين الفلسطينيين ويسجل أي تغييرات تؤثر على أحوالهم منذ ولادتهم حتى وفاتهم. وتنشر الوزارة وتسجل الوثائق التالية، من جملة وثائق أخرى تقل في درجة أهميتها عنها:

- شهادات الميلاد: تصدر الوزارة شهادات الميلاد للمواليد الجدد بناءً على تبليغات الولادة التي تَرِد إليها من المستشفيات بصورة مباشرة. وتتضمن الشهادة جنس المولود واسمه واسم أبيه واسم جده واسم عائلته وتاريخ ميلاده ومكانه واسم أمه. وتحفظ هذه السجلات في سجل المواليد.

- بطاقة الهوية الشخصية: تتولى الوزارة المسؤولية القانونية عن إصدار بطاقات الهوية، التي يرد تعريفها في المادة (١) من قانون الأحوال المدنية على أنها «وثيقة قانونية للتعريف بصاحبها».

- تسجيل الحالة الاجتماعية: تعمل الوزارة على قيد شهادات الزواج والطلاق، سواء كانت صادرة عن المحاكم الشرعية أم عن المأذونين الشرعيين المخولين من وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. ويُشترط على المحاكم الشرعية أو المأذونين الشرعيين إبلاغ وزارة الداخلية بوقائع الزواج في غضون آجال محددة.

- شهادات الوفاة: تصدر وزارة الداخلية شهادات الوفاة بالتنسيق مع المستشفيات والمجالس البلدية التي تبلغ الوزارة بالوفيات، لضمان توثيقها في الوقت المناسب و إصدار تصاريح الدفن المطلوبة.

القوانين الناظمة لحفظ السجلات

تعمل الوزارة بموجب القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩بشأن الأحوال المدنية، الذي سنته السلطة الفلسطينية خلال دورة المجلس التشريعي الفلسطيني الأول (١٩٩٦-٢٠٠٥). ويتضمن هذا القانون أحكامًا قانونية مختلفة تنظم الدور الذي تؤديه وزارة الداخلية في إدارة السجل المدني وتبين إجراءات تحديثه والآليات المرعية في قيد التغييرات التي تطرأ على سجلات المواطنين. كما يحدد القانون إجراءات إصدار الوثائق الرسمية. وتعرّف المادة (١) من قانون الأحوال المدنية السجل المدني على أنه: «السجل الورقي و/أو الآلي و/أو المخزون على الحاسب الآلي ومحتوياته سواء إلكترونية أو مغناطيسية أو بأية وسيلة أخرى ويتضمن وقائع الأحوال المدنية لكل فلسطيني استنادًا إلى الوثائق الثبوتية ويعتبر السجل الورقي هو السجل الأساس للأحوال المدنية.»

وتنص المادة (٢) من القانون، كذلك، على إنشاء مديرية الأحوال المدنية داخل وزارة الداخلية، التي تكلَّف بموجب المادة (٣) بإنشاء السجل المدني و إدارته. كما ينص القانون على أن المديرية لا تحتفظ بالسجل المدني فحسب، بل تُعِدّ سجلًا لقيد كل واقعة من وقائع الأحوال المدنية أيضًا (المادة ٦). وفضلًا عن ذلك، تقرر المادة (١٢) من القانون القيمة الإثباتية التي تكتسبها سجلات الأحوال المدنية، إذ تنص على أن: «تعتبر السجلات بما تحتويه من بيانات وشهادات ومستخرجات حجة بصحتها ما لم يثبت عكسها أو بطلانها أو تزويرها بحكم قضائي.»

حفظ السجلات منذ وقوع الانقسام السياسي

كانت مديرية الأحوال المدنية التابعة لوزارة الداخلية الفلسطينية تدير سجلًا مدنيًا موحدًا – يقع في مقر الوزارة في الضفة الغربية – لكلا الضفة الغربية وقطاع غزة قبل وقوع الانقسام في سنة ٢٠٠٧. وفي الوقت نفسه، احتفظت السلطات الإسرائيلية بالحق في مراجعة إدخال البيانات في السجل المدني والموافقة عليها بموجب اتفاقيات أوسلو.

وقد استمر هذا الترتيب حتى بعد وقوع الانقسام السياسي، مما أفضى إلى نشأة سلسلة معقدة من إجراءات معالجة البيانات وتخزينها. وتواصل السلطة الفلسطينية الاحتفاظ بسجل وطني موحد يضم جميع المواطنين في غزة وسجلاتهم من خلال آلية تنسيقية تتألف من ثلاث خطوات:

١. ينسق مسؤولو وزارة الداخلية في سلطة الأمر الواقع مع المؤسسات في غزة، كالمستشفيات، من أجل تبليغها بأي وقائع تطرأ على الأحوال المدنية لقيدها في السجل و إصدار الوثائق المناسبة، مثل شهادات الميلاد.

٢. ثم تُنقل هذه الوقائع الجديدة في سجلات ورقية إلى وحدة الأحوال المدنية الإسرائيلية.

٣. وتُرسل الوقائع في نهاية المطاف إلى وزارة الداخلية الفلسطينية في رام الله للتأكد من إدراجها في السجل المدني الوطني بصفة رسمية.

وبذلك، لم يجرِ الاحتفاظ بالسجل المدني الورقي في غزة مطلقًا. وعوضًا عن ذلك، تحتفظ السلطات الإسرائيلية ومؤسسات السلطة الفلسطينية بالنسخة الورقية من البيانات في الضفة الغربية. ومع ذلك، أعدت سلطة الأمر الواقع نسخة إلكترونية من بيانات السجل المدني في غزة، و إن لم تكن هذه النسخة كاملة بالضرورة لأن التغييرات التي تطرأ على أحوال سكان غزة المقيمين في الضفة الغربية لا تُنقل إلى سلطة الأمر الواقع القائمة في غزة. ويتضمن هذا الأرشيف تسجيل المواليد الذي أُرسلت بياناتهم إلى الضفة الغربية من أجل إدخالها في السجل المدني بصفة رسمية، فضلًا عن شهادات الوفاة التي كانت تدار بحرص وعناية بسبب الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به في مسائل الميراث.

وعلى وجه العموم، لا تزال المسؤولية الرئيسية عن حفظ سجلات الأحوال المدنية وتحديثها، فضلًا عن إصدار الوثائق الرسمية، تقع ضمن نطاق اختصاص وزارة الداخلية في السلطة الفلسطينية، التي تقدم خدماتها للمواطنين في كلا الضفة الغربية وقطاع غزة، حتى قبل وقوع الانقسام في سنة ٢٠٠٧ والفترة التي تلته. ومما تجدر الإشارة إليه أن وزارة الداخلية والأمن الوطني في غزة – في سلطة الأمر الواقع – كانت تحتفظ بأرشيف احتياطي إلكتروني لجميع سجلات الأحوال المدنية حتى يوم ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣.

تأثير حرب غزة والاستنتاجات الرئيسية بشأن تدمير السجل المدني

لقد ألحق تدمير مباني وزارة الداخلية والتهجير الجماعي الذي نجم عن الحرب على قطاع غزة أضرارًا فادحة بقدرة وزارة الداخلية في القطاع على تحديث الوثائق المدنية الأساسية و إصدارها، بما فيها شهادات الميلاد وشهادات الوفاة وبطاقات الهوية وسجلات وقائع الحالة الاجتماعية. ومع ذلك، استمرت إجراءات تحديث السجل المدني من خلال آلية التنسيق المحددة حتى في أثناء الحرب. فعلى سبيل المثال، تنسق سلطة الأمر الواقع مع المؤسسات المحلية، كالمستشفيات المتبقية، ومع السلطات الإسرائيلية لإصدار شهادات الميلاد ونقلها إلى الضفة الغربية.

ولكن بالنظر إلى الوضع المتردي في قطاع غزة، تشير البيانات إلى أن الآلاف من المواليد الجدد والوفيات ووقائع الزواج والطلاق لم تسجَّل تسجيلًا رسميًا منذ أن انطلقت شرارة الحرب. وليس في وسع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن في هذه المرحلة أن يخرج بتقدير يقف على عدد هذه الوقائع، وهذا يضفي التعقيد على جميع الإجراءات القانونية اللازمة للتحقق من صحتها. وبينما كانت السجلات الورقية تُنقل على نحو آمن إلى الضفة الغربية قبل شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ حيث لا تزال مؤمّنة فيها، لم يتسنّ الاستمرار في إدخال البيانات إلا على نحو مجتزأ منذ ذلك الحين.

الاستنتاجات الرئيسية:

- تخزَّن جميع وقائع الأحوال المدنية بصورة آمنة في السجل المدني الذي تديره السلطة الفلسطينية في وزارة الداخلية برام الله.

- حتى شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، كانت بيانات السجل المدني قد نُقلت كلها من قطاع غزة إلى الضفة الغربية.
- منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، لا تزال إجراءات التوثيق غير مكتملة في جانب منها على الرغم من التنسيق المتواصل بين سلطة الأمر الواقع والسلطات الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية لتحديث السجلات و إدخال البيانات الجديدة.

سلطة الأراضي الفلسطينية

تمثل سلطة الأراضي الفلسطينية سلطة عامة مستقلة تضطلع بالمسؤولية عن إدارة سجلات الأراضي والأملاك وحفظها وتحديثها من خلال الإدارة العامة لتسجيل الأراضي والعقارات، التي تُعرف باسمها الشائع بين عامة المواطنين، وهو «الطابو»، الذي يشير إلى سجلّ الأراضي العثماني السابق.

الوثائق المنشورة والمسجلة

من أبرز الوثائق التي تصدِرها سلطة الأراضي الفلسطينية:

١. **شهادات تسجيل الأراضي** (الكواشين)

٢. **صكوك ملكية** الشقق والمباني.

القوانين الناظمة لحفظ السجلات

أُنشئت سلطة الأراضي الفلسطينية بموجب المرسوم الرئاسي رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٢. وتتولى هذه السلطة المسؤولية عن المحافظة على الأراضي وسندات ملكيتها وغيرها من الحقوق التي تنشأ عنها لصالح المواطنين والحكومة، فضلًا عن حل المنازعات التي تثور حول الأراضي وتوثيقها. وتشغّل سلطة الأراضي مكاتب لها في كل محافظة، حيث تحفظ السجلات الورقية، غير الإلكترونية، على أساس ينتفي الطابع المركزي عنه.

وتجتمع عدة صكوك تشريعية تعود إلى عصور مختلفة في تاريخها معًا لتشكل الإطار القانوني الذي ينظم قطاع الأراضي في الأرض الفلسطينية المحتلة، مما يضفي التعقيد على إجراءات إدارة هذه المؤسسة. وتشمل هذه الصكوك في جملتها القوانين العثمانية والبريطانية والأردنية والمصرية، ناهيك عن الأوامر العسكرية الإسرائيلية. وعدا عن المرسوم الرئاسي الفلسطيني رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٢ بإنشاء سلطة الأراضي، لم يكن ثمة تشريع فلسطيني متكامل بشأن تسجيل الأراضي، على الرغم من إنشاء السلطة الفلسطينية في سنة ١٩٩٤ ونقل سجلات الأراضي من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية – باستثناء سجلات الأراضي الواقعة في المنطقة (ج) بموجب اتفاقيات أوسلو.

وبحكم الإطار القانوني الذي يتسم بتعقيده واجتزائه، تختلف قوانين الأراضي السارية في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة. فمثلًا، لا تزال بعض القوانين المصرية نافذة في غزة، على حين تسري القوانين الأردنية في الضفة الغربية. وقد رتّب هذا الاختلاف الحاجة إلى حفظ سجلات منفصلة للأراضي في كل منطقة، حتى قبل وقوع الانقسام السياسي في سنة ٢٠٠٧.

ويؤكد مسؤولو سلطة الأراضي في الضفة الغربية أن العمل على أرشفة سجلات الأراضي بوسائل إلكترونية استُهل في سنة ٢٠١١ من أجل تحسين إمكانية الوصول إلى البيانات. ومع ذلك، فقد استُبعد قطاع غزة من هذا النظام الإلكتروني بفعل الانقسام الذي حصل في سنة ٢٠٠٧ (انظر أدناه). ونتيجةً لذلك، يتعذر على الأفراد الذين يملكون قطعًا من الأراضي الكائنة في غزة أن يحصلوا على سندات تثبت ملكيتها من مكاتب تسجيل الأراضي في الضفة الغربية في الوقت الراهن، بسبب غياب التنسيق ونقص البيانات المتعلقة بالممتلكات الموجودة في غزة.

حفظ السجلات منذ وقوع الانقسام السياسي

كانت سلطة الأراضي الفلسطينية تشكّل هيئة موحدة تتولى الإشراف على سجلات الأراضي حتى وقع الانقسام السياسي في سنة ٢٠٠٧. وقد أكد مسؤولون من سلطة الأراضي في الضفة الغربية أنه لم يكن هناك أي ارتباط أو تنسيق رسمي بين سجلات الأراضي في غزة والضفة الغربية منذ سنة ٢٠٠٧، مما أفضى إلى انقسام في إدارة قطاع الأراضي. وتدير سلطة الأراضي في الضفة الغربية سجلات الأراضي في الضفة الغربية حصرًا،

على حين تتكفل سلطة الأراضي التي تتخذ من غزة مقرا لها بالتعامل مع سجلات الأراضي في غزة وحدها. ونتيجةً لذلك، تعمل كل هيئة على نحو مستقل عن الهيئة الأخرى وتتولى تحديث سجلات الأراضي و إصدار الوثائق المتصلة بها دونما تنسيق مع نظيرتها. وبينما تشغل سلطة الأراضي الضفة الغربية مكاتب لها في كل محافظة، حيث تُحفظ السجلات الورقية على أساس لامركزي (و إن لم يكن إلكترونيًا)، تُحفظ السجلات بطريقة مركزية في غزة.

تأثير حرب غزة والاستنتاجات الرئيسية بشأن الدمار الذي طال سلطة الأراضي الفلسطينية

طال الدمار جزءًا على الأقل من البنية التحتية لسلطة الأراضي الفلسطينية في قطاع غزة منذ بداية الحرب الراهنة على غزة في سنة ٢٠٢٣. وتشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن معظم سجلات الأراضي في غزة جرت رقمنتها قبل اندلاع الحرب. ووفقًا لوزارة العدل الفلسطينية، فقط حصلت الوزارة وسلطة الأراضي في الضفة الغربية على نسخة من هذا السجل الإلكتروني. ومع ذلك، لا تزال هذه النسخة تتسم بطابع غير رسمي في أحسن الأحوال. فوفقًا للمقابلات التي أجراها مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، لم تصدر سلطة الأمر الواقع أي بيانات بصفة رسمية في هذا الشأن، ويرجع جانب من العوامل وراء إلى أسباب سياسية.

ومما له أهميته في هذا المقام أيضًا أن جميع سجلات ملكية الأراضي وصفقاتها التي أُعدت قبل سنة ٢٠٠١ كانت محفوظة على الورق في الأرشيف القديم، الذي دُمِّر عن آخره.

الاستنتاجات الرئيسية:

- **ضياع سجلات الأراضي الورقية:** بينما عملت سلطة الأراضي الفلسطينية على رقمنة أرشيفها على نحو حثيث، ضاعت جميع الوثائق التي كانت محفوظة في الأرشيف القديم، وخاصةً السجلات التي تعود إلى ما قبل سنة ٢٠٠١ في تاريخها. وتشمل هذه السجلات سندات ملكية الأراضي وسجلات الصفقات التي لم تُنقل إلى السجل الرقمي على الإطلاق.

- **انقسام إدارة قطاع الأراضي:** يفضي الانقسام الذي طال أمده بين مكاتب سلطة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب الافتقار إلى سجلات إلكترونية كاملة في غزة، إلى تعقيد الجهود الرامية إلى استعادة سجلات الأراضي وتوحيدها. وينذر هذا الانقسام بنشوب المنازعات القانونية حول ملكية الأراضي وحقوق الملكية.

- **الحاجة الملحّة إلى إعادة الإعمار ومواءمة القوانين:** يستدعي العمل على إعادة بناء سجلات الأراضي في غزة جهدًا منسقًا بين السلطات القانونية والمؤسسات الحكومية والهيئات المعنية بإدارة الأراضي. ولا غنى عن هذا المسعى المنسق من أجل استعادة حقوق الملكية، والحيلولة دون نشوء المنازعات وضمان إجراءات تتسم بالانتظام في إعادة بناء تلك السجلات.

قطاع العدالة

المحاكم النظامية: مجلس القضاء الأعلى والمحاكم النظامية ومكتب الكاتب العدل العام التابع لوزارة العدل

تؤدي المحاكم النظامية والإدارات التابعة لها دورًا محوريًا في إدارة السجلات العامة و إصدار الوثائق الرسمية. فمكاتب الكاتب العدل، التي تقع ضمن مجمعات المحاكم في جميع المدن الفلسطينية، تعمل بوصفها آلية رئيسية تتكفل بحماية حقوق الأفراد وضمان توثيقها على الوجه المناسب. وتصدر هذه المكاتب وثائق لها صلة بالحقوق في الأراضي وحقوق الملكية، بما تشمله من الوكالات على اختلاف أنواعها. وينفَّذ عدد ليس بالقليل من صفقات الأراضي من خلال الوكالات الدورية غير القابلة للعزل، وتحتفظ مكاتب الكاتب العدل بسجلات ورقية و إلكترونية لهذه الصفقات.

وفضلًا عن ذلك، تبتّ المحاكم في المنازعات التي تنشأ حول الملكية والمنازعات المالية. وتفرز القرارات الصادرة عن هذه المحاكم تأثيرًا مباشرًا على السجلات العامة والوثائق الرسمية. وبذلك، يُعَدّ النظام القضائي عنصرًا له أهميته الحاسمة في إدارة السجلات العامة.

الوثائق المنشورة والمسجلة

تتولى المحاكم النظامية والهيئات التابعة لها، وفي إطار المسؤوليات القانونية والإدارية التي تتعهدها، إصدار مجموعة من الوثائق وتسجيلها، بما فيها:

- الأحكام القضائية وقرارات المحاكم: تصدر المحاكم أحكامًا ملزِمة من الناحية القانونية تؤثر في المنازعات المدنية والتجارية ومسائل قانون الأسرة وحقوق الملكية.
- الوثائق الصادرة عن الكاتب العدل: تصدر مكاتب الكاتب العدل سندات قانونية وتصادق عليها، من قبيل الوكالات الدورية غير القابلة للعزل والوكالات العامة والوكالات الخاصة.
- سجلات صفقات الأراضي والأملاك: توثق مكاتب الكاتب العدل بيوع الأراضي و إجراءات نقل ملكيتها. وغالبًا ما تنفَّذ هذه الإجراءات على أساس الوكالات الدورية غير القابلة للعزل.
- الإقرارات القانونية والتصاريح المشفوعة بالقسم: في وسع الأفراد تقديم إفادات و إقرارات مشفوعة بالقسم لمكاتب الكاتب العدل، التي تتولى تسجيلها والمصادقة عليها بعد رفعها إليها.
- أوامر التنفيذ وسجلات التنفيذ: تحفظ السلطة القضائية سجلات بإجراءات التنفيذ القضائي، بما تشمله من تنفيذ قرارات المحاكم بشأن المنازعات الجزائية والحقوقية.

القوانين الناظمة لحفظ السجلات

يزاول مجلس القضاء الأعلى عمله بموجب قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢، الذي يبين هيكلية المحاكم واختصاصاتها ومسؤولياتها. وتنص عدة مواد رئيسية من هذا القانون على دور الهيئات القضائية في حفظ السجلات:

- تنص المادة (٣) على إنشاء مجلس القضاء الأعلى بصفته السلطة العليا التي تتولى الإشراف على شؤون السلطة القضائية، بما تشمله من إدارة السجلات العامة.
- تنص المادة (٧) على أن تحتفظ المحاكم والهيئات القضائية بسجلات رسمية تتضمن جميع إجراءات الدعاوى القضائية والأحكام والوثائق المصدقة.
- تقرر المادة (١٠) أنه يجب على مكاتب الكاتب العدل حفظ أرشيف دائم بجميع الوثائق المصدقة وضمان إمكانية الوصول إليها وكفالة صحتها القانونية.

- تنص المادة (١٤) على أن الأحكام القضائية ملزِمة وواجبة التنفيذ قانونيًا ما لم يصدر قرار بنقضها من محكمة أعلى درجة، مما يعزز دور المحاكم في تشكيل السجلات العامة.
- تشترط المادة (٢٠) حفظ السجلات القضائية في نسخ ورقية و إلكترونية معًا من أجل ضمان المحافظة عليها وتأمينها.

حفظ السجلات منذ وقوع الانقسام السياسي

كان النظام القضائي، بما فيه مكتب الكاتب العدل، يعمل ضمن إطار موحد يديره مجلس القضاء الأعلى، ويشرف على الضفة الغربية وقطاع غزة معًا، منذ إنشاء السلطة الفلسطينية في سنة ١٩٩٤ وحتى سنة ٢٠٠٧.

ولكن سلطة الأمر الواقع في غزة أنشأت المجلس الأعلى للقضاء بعد سنة ٢٠٠٧، مما أدى إلى الإحجام عن الاعتراف بقرارات المحاكم والوثائق القانونية الرسمية بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وأكد مسؤولون من مجلس القضاء الأعلى في رام الله أنه لم يكن ثمة تعاون رسمي بين السلطات القضائية في الضفة الغربية وغزة منذ سنة ٢٠٠٧. ونتيجةً لذلك، لا تحظى الأحكام القضائية الصادرة في غزة باعتراف رسمي بها في الضفة الغربية، والعكس صحيح.

وقد أفرز هذا الانقسام آثارًا قانونية لا يستهان بها على النظام القضائي. ففي الضفة الغربية، غدت إجراءات التصديق القانوني تتسم بقدر أكبر من التعقيد، وخاصة فيما يتصل بمستندات الكاتب العدل والوثائق القانونية التي تصدر في غزة. وبينما ينبغي، من حيث المبدأ، توثيق هذه المستندات لدى دائرة الكاتب العدل في المحكمة لكي تكون صحيحة من الناحية القانونية، أشار مسؤولو السلطة القضائية إلى أن تصديق الوثائق التي تصدر في غزة وتقدَّم في الضفة الغربية لأغراض رسمية يجري من خلال نقابة المحامين الفلسطينيين حصرًا في كلا المنطقتين. وعلى الرغم من أن هذه العملية غير منتظمة من الناحية الفنية، فهي لا تزال هي الآلية الوحيدة المتاحة في هذا المضمار.

وفضلًا عن ذلك، تأثرت إجراءات حفظ السجلات القضائية تأثرًا سلبيًا بفعل الانقسام السياسي وغياب التنسيق. ففي سنة ٢٠٠١، أطلقت السلطة الفلسطينية برنامج «الميزان ١» بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو نظام رقمي يُعنى بإدارة ملفات المحاكم وأرشفتها. وقد نُفذ هذا البرنامج في محكمة الصلح في رام الله في بادئ الأمر، وجرى توسيعه شيئًا فشيئًا ليشمل جميع المحاكم الفلسطينية، وقد أُنجزت هذه التوسعة في سنة ٢٠٠٦. وبينما لا يزال برنامج الميزان (الذي غدا برنامج الميزان ٢ الآن) يعمل بكامل طاقته في الضفة الغربية ويخضع لتحديثات منتظمة وصيانة من جانب الشركة المسؤولة عن تشغيله، شهد الوضع في غزة تطورًا على نحو مغاير.

فبعد سنة ٢٠٠٧، واصلت المحاكم التابعة لسلطة الأمر الواقع في غزة استخدام برنامج الميزان (١)، و إن كانت تستخدمه على نحو منفصل عن النظام القائم في الضفة الغربية. ولم يكن يتيسر إجراء المزيد من الاتصالات مع الشركة المسؤولة، مما حال دون إجراء التحديثات وتنفيذ أعمال الصيانة الدورية عليه. وبدلًا من ذلك، عملت سلطة الأمر الواقع على تعديل نظام الميزان ومواءمته كلما استدعى الأمر ذلك، فاعتمدت نظامًا مساعِدا للتعويض عن نقص الدعم الفني في سنة ٢٠١٩.

وحسب ما ورد في المقابلات التي أجراها مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن مع مسؤولي المحاكم في الفترة الواقعة بين شهريْ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤ وآذار/مارس ٢٠٢٥، خضعت الدعاوى القضائية التي كانت قيد النظر أمام المحاكم للرقمنة بدقة متناهية على الرغم من التحديات التي فرضها حجم البيانات الكبير. ويقدّر المسؤولون أن ما نسبته ٩٥ في المائة من ملفات القضايا الجديدة جرت رقمنتها، مع أن هذه الإجراءات استبعدت الوثائق المسانِدة والأدلة المادية التي لا يتسنى رقمنتها. وفي هذه الأثناء، خضعت ملفات القضايا القديمة للرقمنة في جانب منها فحسب، مما ترك فجوات كبيرة في السجلات القانونية القديمة.

تأثير حرب غزة والاستنتاجات الرئيسية بشأن الدمار الذي طال السلطة القضائية

أسفرت حرب غزة التي نشبت في سنة ٢٠٢٣ إلى تفاقم التحديات التي واجهت حفظ السجلات القضائية، إذ أدى تدمير مباني المحاكم ومكاتب الكاتب العدل والأرشيف إلى تعطيل إجراءات حفظ الوثائق القانونية بدرجة شديدة. ومما يجدر ذكره أن قصر العدل، الذي كان يمثل مركز القضاء في غزة ويضم المحاكم المدنية والجنائية والإدارية، فضلًا عن مكتب النائب العام، قد طاله الدمار. ويفرز هذا الدمار آثارًا طويلة الأمد على حالة الضمانات القانونية وحقوق الميراث والادعاءات المتصلة بحقوق الملكية في غزة. وتزاول المحاكم عملها في هذه الآونة في مواقع مؤقتة ومن خلال وحدات متنقلة.

ومن المحتمل أن ملفات المحاكم، التي لم تكن قد خضعت للرقمنة بعد، أُتلفت وقد لا يتيسر استرجاع إلا جزء منها. ومع ذلك، كان ينبغي حفظ الملفات الرقمية للسماح باستمرار القضايا المنظورة أمام المحاكم على الأقل. ففي بداية الحرب، خرجت الخوادم عن الخدمة، مما أدى إلى تعطل نظام الميزان عن العمل. وبعد وقف إطلاق النار، حاولت سلطة الأمر الواقع إعادة تشغيل هذا النظام، الذي عمل لفترة وجيزة لم تتجاوز أسبوعًا واحدًا قبل إغلاقه مرة أخرى بسبب الأعطال التي أصابت البنية التحتية والأمور اللوجستية.

ووفقًا لمسؤولي المجلس الأعلى للقضاء والبيانات الصادرة عن النيابة العامة في غزة، لم تنفَّذ أي جهود على صعيد أعمال الرقمنة حتى شهر آذار/ مارس ٢٠٢٥، ولكن يمكن استعادة هذا النظام وتشغيله في حال توفر الدعم اللوجستي والموارد، مما يسمح باستئناف العمل على حفظ السجلات القضائية.

الاستنتاجات الرئيسية:

- أدى تدمير مباني المحاكم ومكاتب الكاتب العدل والأرشيف في غزة إلى تعطيل إجراءات حفظ الوثائق القانونية إلى حد لا يُستهان به، مما زاد من حالة التعقيد التي باتت تلف حقوق الملكية والمنازعات المالية وسجلات الأحوال المدنية. وفي الوقت الراهن، لا تخضع الملفات القضائية لأي من أعمال الرقمنة، ولا تؤدي الخدمات الإلكترونية الحكومية عملها إلا على متقطع.
- يقوض ضياع السجلات القضائية التي أنشئت قبل اعتماد نظام الميزان في سنة ٢٠٠٦ الضمانات القانونية، وهو أمر يصعب معه التحقق صحة من الملكية، والتصديق على الوثائق القانونية و إنفاذ الأحكام الصادرة عن المحاكم، وبالتالي زيادة المخاطر التي تشكلها المنازعات القانونية. ويزداد تفاقم هذه المسألة بسبب ضياع الأدلة المادية والوثائق التي تعززها.
- كان من المحتمل حفظ سجلات المحاكم الرقمية (منذ سنة ٢٠٠٦)، مما يعني إمكانية استئناف عمل الإدارة القضائية في غزة رويدًا رويدًا عند توفير ما يكفي من الدعم اللوجستي والموارد اللازمة.
- تفتقر المحاكم إلى إمكانية الوصول الآمن إلى قواعد البيانات القانونية على الرغم من إنشاء هيكليات مؤقتة لها، مما يضفي قدرًا أكبر من الصعوبة على تسيير الإجراءات القانونية ويجعلها عرضةً للتناقض والتضارب.

نقابة المحامين الفلسطينيين

تُعدّ نقابة المحامين الفلسطينيين الجهة المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاماة والإشراف على التصديق على بعض الوثائق القانونية.

الوثائق المنشورة والمسجلة

تصدر نقابة المحامين الفلسطينيين، في سياق المسؤوليات التي تضطلع بها، طائفة من الوثائق القانونية المختلفة وتصدّق عليها، بما فيها:

- **الوكالات الدورية:** تصدّق نقابة المحامين على الوكالات العامة والخاصة وغير القابلة للعزل، وخاصةً فيما له صلة بمعاملات الملكية.
- **التصديق على الوثائق القانونية:** تتحقق النقابة من صحة التوقيعات والطوابع على الوثائق القانونية لتأمين الاعتراف الرسمي بها.
- **سجلات عضوية النقابة:** تحتفظ النقابة بسجلات تضم المحامين المزاولين وتشمل تفاصيل تسجيلهم ووضعهم المهني.
- **السجلات التأديبية:** توثق النقابة الإجراءات التأديبية المتخذة بحق المحامين بما يتماشى مع المعايير القانونية والأخلاقية.

القوانين الناظمة لحفظ السجلات

تؤدي نقابة المحامين الفلسطينيين عملها بموجب القانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٩ بشأن تنظيم مهنة المحاماة، الذي يحدد هيكليتها التنظيمية ومسؤولياتها ودورها في الإشراف على مهنة المحاماة. وقبل سنة ٢٠٠٧، كانت النقابة تعمل باعتبارها هيئة موحدة وتنتخب مجلسًا واحدًا لها في كلا الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعدما وقع الانقسام السياسي، عدّل القرار بقانون رقم (١٤) لسنة ٢٠١١ المادة (١١) من القانون الأصلي، فنص على تشكيل نقابتين منفصلتين بصورة رسمية – واحدة في الضفة الغربية والأخرى في قطاع غزة – بحيث تتمتع كل نقابة منهما بالاستقلال المالي ويكون لها جمعيتها العامة المستقلة عن الأخرى.

وعلى الرغم من هذا الانقسام، لا تزال نقابة المحامين الفلسطينيين تعد الجهة الوحيدة التي تمثل المحامين الفلسطينيين. ويتألف مجلس النقابة الموحد من ١٥ عضوًا، تسعة منهم في الضفة الغربية وستة في قطاع غزة.

ومن جملة الأحكام القانونية الرئيسية التي تنظم المسؤوليات عن حفظ السجلات في النقابة:

- تنص **المادة (١٨)** على دور النقابة في الاحتفاظ بسجلات تتضمن أسماء المحامين المزاولين وتسجيلهم والإجراءات التأديبية التي تصدر بحقهم.
- تقرر **المادة (٢٥)** الصلاحية الموكَلة إلى النقابة في التصديق على الوثائق القانونية، بما فيها الوكالات والشهادات.
- تشترط **المادة (٣٠)** قيد الوثائق القانونية المصدقة في سجل مركزي لضمان التحقق من صحتها ومنع الاحتيال.
- تنص **المادة (٣٥)** على حفظ السجلات في نسخ ورقية وإلكترونية معًا، بما يضمن إمكانية الوصول إليها وتأمينها.

حفظ السجلات منذ وقوع الانقسام السياسي

بعد الانقسام الذي حصل في سنة ٢٠٠٧، حلت نقابة المحامين الفلسطينيين في قطاع غزة محل مكاتب الكاتب العدل في القطاع واضطلعت بالمسؤولية عن التصديق على الوثائق الرسمية والوكالات الرسمية المقرر استخدامها في الضفة الغربية. وفي سنة ٢٠١١، أصدر مكتب رئيس الوزراء الفلسطيني توجيهات يُسمح بموجبها لنقابة المحامين في غزة بالتصديق على الوثائق الرسمية وإحالتها إلى الضفة الغربية للموافقة عليها. وحسب هذا النظام، جرى التصديق على الوكالات الرسمية الواردة من غزة لدى وصولها إلى مقر نقابة المحامين في الضفة الغربية.

تأثير حرب غزة والاستنتاجات الرئيسية بشأن الدمار حل بنقابة المحامين الفلسطينيين

لقد عطلت الحرب على غزة الإجراءات التي تعتمدها نقابة المحامين في غزة في التصديق على الوثائق القانونية على نحو خطير. وأدى التدمير الكامل الذي حلّ بالبنية التحتية الحكومية، بما فيها المكاتب الإدارية والمستودعات المخصصة لحفظ السجلات، إلى زيادة صعوبة التصديق على الوثائق الرسمية ونقلها. ونتيجةً لذلك، يقتصر عمل نقابة المحامين الآن على التحقق من صحة نسخ الوكالات الدورية التي تُرسل عبر تطبيق «واتساب» لتدقيقها قبل ختمها وتوقيعها في الضفة الغربية. ويسلط هذا التحول الضوء على هشاشة أنظمة حفظ السجلات القانونية في المناطق التي يعصف النزاع بها والحاجة الماسّة إلى آليات توثيق تحظى بقدر أكبر من الأمان وبدرجة أعلى من المرونة.

وبالنسبة للوثائق التي كانت موجودة قبل الحرب، تشير الأبحاث إلى أن نقابة المحامين كانت تحفظ جميع وثائقها على نظام سحابي وتحفظ الوثائق بأمان خارج غزة على خوادم دولية.

الاستنتاجات الرئيسية:

- دمرت الحرب على غزة البنية التحتية لنقابة المحامين في غزة، مما جعل نقل الوثائق القانونية الأصلية بصفة رسمية بين قطاع غزة والضفة الغربية أمرًا من ضرب المستحيل.
- تُستخدم تقنيات الاتصال الرقمي (تطبيق «واتساب») الآن في نقل صور الوثائق، دون أصولها، باعتباره طريقة بديلة للتحقق من صحة الوثائق، مما يثير المخاوف حيال إجراءات سلامة السجلات وأصالتها وحفظها على المدى الطويل.
- يجري حفظ السجلات القانونية في نسخ إلكترونية، ولكن الدمار الذي يجره النزاع الدائر يشكّل تهديدًا خطيرًا على الذاكرة المؤسسية والقدرة على الوصول إلى السجلات الرسمية.

قطاع التعليم

وزارة التربية والتعليم

تعدّ وزارة التربية والتعليم الجهة التي تتولى المسؤولية عن تنظيم المؤسسات التعليمية والإشراف عليها في شتى أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وممارسة الرقابة على الامتحانات الوطنية كامتحان الثانوية العامة (التوجيهي) و إصدار الشهادات الثانوية العامة الرسمية. وتعمل الوزارة بموجب المرسوم بقانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٧ بشأن التربية التعليم العام، الذي حل محل قانون التعليم لسنة ١٩٦٤ وقانون المعارف لسنة ١٩٣٣. وعلى الرغم من الانقسام السياسي الذي وقع في سنة ٢٠٠٧، واصلت الوزارة الإشراف على التعليم في كلا الضفة الغربية وقطاع غزة، واحتفظت بصلاحياتها في إصدار الشهادات المدرسية وحفظ السجلات والتحقق من صحة الشهادات.

الوثائق المنشورة والمسجلة

تتولى وزارة التربية التعليم، في إطار المسؤوليات المعهودة إليها، حفظ مجموعة من الوثائق و إصدارها. ومن جملة هذه الوثائق:

- **الشهادات المدرسية:** تصدر الوزارة هذه الشهادات لجميع المراحل التعليمية، وتوثق فيها التقدم الأكاديمي الذي يحرزه الطلبة واستكمال المناهج الدراسية المطلوبة.
- **شهادات الثانوية العامة (التوجيهي):** شهادات امتحانات الثانوية العامة الرسمية للطلبة الفلسطينيين.
- **الشهادات الجامعية:** التحقق من صحة هذه الشهادات والمصادقة عليها للطلبة الذين يتخرجون في الجامعات الفلسطينية.
- **معادلة الشهادات الأكاديمية:** معادلة الشهادات الأكاديمية التي يحصل الطلبة عليها من مؤسسات أجنبية للتصديق على الاعتراف بها في فلسطين.
- **وثائق ترخيص المؤسسات التعليمية:** إصدار الرخص للمدارس الخاصة والأجنبية ورياض الأطفال بموجب الأنظمة السارية في الوزارة.

القوانين الناظمة لحفظ السجلات

يبين **القرار بقانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٧ بشأن التربية والتعليم العام** الصلاحيات الموكلة إلى وزارة التربية والتعليم في تنظيم المؤسسات التعليمية والإشراف عليها وحفظ السجلات. ومن جملة الأحكام القانونية الرئيسية:

- تمنح **الفقرة العاشرة من المادة (٤)** الوزارة صلاحية الإشراف على المؤسسات التعليمية غير الحكومية.
- تخوّل **الفقرة الثالثة من المادة (٧)** وزير التعليم إصدار الأنظمة التي تحكم إجراءات ترخيص رياض الأطفال و إدارتها.
- تبين **المواد (١٥) إلى (٢٠)** إجراءات ترخيص المؤسسات التعليمية الخاصة والأجنبية ووضعها ضمن اختصاص الوزارة.
- تنص **المادة (٢٥)** على الاحتفاظ بالسجلات المدرسية الرسمية، بما فيها شهادات التوجيهي، في نسخ ورقية ورقمية معًا لضمان حفظها واسترجاعها على نحو يتسم بالأمان.
- تنص **المادة (٣٢)** على أن تكون الشهادات الصادرة عن المؤسسات الأجنبية مصدقة من وزارة التربية والتعليم من خلال السفارات الفلسطينية ووزارة الخارجية.

حفظ السجلات منذ وقوع الانقسام السياسي

في أعقاب الانقسام، واصلت وزارة التربية الاضطلاع بدورها في كلا الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث لم تزل تتعهد الإشراف على المناهج الدراسية وسجلات الامتحانات والشهادات الجامعية. وعلى الرغم من أن وزارة منفصلة للتربية والتعليم توجد في غزة وأنها أدخلت بعض الكتب المدرسية والمعايير التعليمية التي اختصت بها، لم تزل الوزارة التي تتخذ من الضفة الغربية مقرًا لها تُعدَ الجهة الأساسية المسؤولة عن حفظ السجلات

والتحقق من صحتها. وفيما يتعلق بالتصديق على الشهادات الأجنبية التي يحصل عليها الطلبة من سكان غزة، أوضح المسؤولون أن هذه الشهادات يجري التعامل معها من خلال السفارات الفلسطينية وأنه يُشترط دمغها بختم الوزارة الرسمي من أجل الاعتراف بها. وفضلًا عن ذلك، يجب أن تكون الشهادات الجامعية الصادرة في غزة مختومة بختم وزير التربية والتعليم في السلطة الفلسطينية لضمان الاعتراف الرسمي بها.

وعلى سبيل الإيجاز، ما زالت وزارة التربية والتعليم في الضفة الغربية، وعلى الرغم من الانقسام الإداري، تعتمد نظامًا مركزيًا لحفظ السجلات والتصديق عليها، بما يضمن بقاء سجلات الطلبة والشهادات المدرسية والشهادات الجامعية متاحة للتحقق من صحتها واسترجاعها في المستقبل. وفي وسع أي طالب من الضفة الغربية أو قطاع غزة أن يطلب شهاداته المدرسية النهائية (من الصف الأول حتى الصف الثاني عشر) وأن يحصل عليها من وزارة التربية والتعليم في رام الله. أما بالنسبة للتعليم العالي، فيمكن الحصول على شهادات البكالوريوس والماجستير من وزارة التربية والتعليم كذلك بعد إتمام جميع متطلبات التخرج. ومع ذلك، يُشترط امتلاك نسخ من هذه الشهادات من أجل إصدارها من جديد.

تأثير حرب غزة والاستنتاجات الرئيسية بشأن الدمار حلّ بقطاع التعليم

أفضت الحرب على غزة إلى انهيار نظام التعليم انهيارًا يكاد يكون كاملًا، إذ طال الدمار الواسع النطاق المدارس والبنية التحتية للجامعات. واضطُرت وزارة التعليم في غزة إلى وقف أعمالها بالكامل. ومع ذلك، لا تزال الذاكرة المؤسسية الأساسية سليمة، إذ تُحفظ السجلات التعليمية الرئيسية – كالشهادات المدرسية والشهادات الجامعية – بأمان في نظام مركزي في الضفة الغربية.

وأصاب الدمار الهائل الجامعات وأرشيف محفوظاتها الورقية. ومع ذلك، لم تزل سجلات الطلبة محفوظة بفضل الخوادم السحابية الدولية. وقد أكدت هذا الأمر جامعات كبرى، مثل الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر وجامعة الأقصى، التي أطلعت الباحثين العاملين لدى مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن على أنها تملك أنظمة للتخزين السحابي. وبينما تحتاج الجامعات إلى عدة أشهر لكي تعيد تفعيل أنظمتها، يستطيع معظم الطلبة الآن الوصول إلى سجلاتهم الأكاديمية عن بعد. ويضمن تخزين السجلات التعليمية في الضفة الغربية وعلى خوادم دولية مواصلة إجراءات التصديق على الشهادات الأكاديمية والتحقق من صحتها في المستقبل، على الرغم من الدمار المادي الهائل الذي حل بقطاع غزة. انظر مجموعة البيانات الكاملة للاطّلاع على تفاصيل محددة بشأن ضياع الوثائق واستردادها في الجامعات.

الاستنتاجات الرئيسية:

- دمرت الحرب البنية التحتية للمنظومة التعليمية في قطاع غزة، مما حدّ بشدة من القدرة على الوصول إلى التعليم والجامعات وعطّل إمكانية الحصول على الشهادات الأكاديمية.
- لم تتأثر سجلات الطلبة تأثرًا كبيرًا بسبب الطابع المركزي المعتمد في حفظ البيانات التعليمية في الضفة الغربية أو بفضل استخدام الأنظمة السحابية في معظم الجامعات
- زادت الحرب من درجة الاعتماد على الضفة الغربية في حفظ السجلات و إصدار الشهادات.

قطاع الحكم المحلي

البلديات

ثمة ١٢١ بلدية فلسطينية، ٩٦ منها في الضفة الغربية و٢٥ في غزة. وقد غدت الانتخابات المحلية ساحة مهمة للتنمية السياسية في فلسطين عقب إنشاء السلطة الفلسطينية. فقد أُجريت الانتخابات المحلية الأولى في ظل السلطة الفلسطينية في سنة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ في الضفة الغربية وقطاع غزة معًا – وكانت هذه أول انتخابات تُعقَد فيهما منذ سنة ١٩٧٦. وتتبع البلديات وزارة الحكم المحلي في السلطة الفلسطينية. وبينما تحظى هذه البلديات بدرجة من الحكم الذاتي، فهي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الحكومة المركزية في السلطة الفلسطينية في تأمين القسط الأكبر من الميزانيات التي تُرصد لها.

الوثائق المنشورة والمسجلة

تحفظ البلديات طائفة واسعة من السجلات، بما فيها الوثائق الداخلية واستمارات تقديم الخدمات والسجلات العامة الضرورية لإجراءات الحكم المحلي وصون حقوق المواطنين. وتشمل السجلات العامة الرئيسية:

- **التصاريح والرخص** (كرخص البناء ورخص اشتراكات الكهرباء ورخص رفع منسوب الشارع.)
- **الرخص التجارية** (للأنشطة الصناعية والتجارية والسياحية)
- **قرارات مجالس البلديات**
- **المخططات الحضرية ومخططات التنظيم التفصيلية**
- **السجلات المالية والقانونية**

القوانين التي تنظم حفظ السجلات

تؤدي البلديات عملها بموجب قانون الهيئات المحلية لسنة ١٩٩٧، الذي عُدِّل بموجب المرسوم رقم (٩) لسنة ٢٠٠٨ والمرسوم رقم (٨) لسنة ٢٠١٦. وبينما تحظى البلديات بدرجة من الاستقلالية الإدارية، فهي لا تزال تعتمد على السلطة الفلسطينية في شؤونها المالية.

ومن جملة الالتزامات القانونية الرئيسية المتعلقة بحفظ السجلات في البلديات:

- حفظ **سجلات رسمية تثبت جميع أنشطة البلديات** وقراراتها ومعاملاتها المالية.
- ضمان دقة السجلات العامة وحفظها و إمكانية الوصول إليها، ولا سيما في مجالات من قبيل **تحضير الميزانيات و إدارة قطاع الأراضي وجباية الضرائب.**
- حفظ سجلات **بالعقود البلدية والعطاءات العامة والمشتريات**، التي تخضع لرقابة الحكومة.

حفظ السجلات منذ وقوع الانقسام السياسي

واصلت البلديات عملها بموجب هيكليات إدارية منفصلة عن بعضها بعضًا في أعقاب الانقسام السياسي الذي وقع في سنة ٢٠٠٧. ويضم قطاع غزة ٢٥ بلدية، تتولى كل واحدة منها المسؤولية عن إجراءات الحكم المحلي وتقديم الخدمات ضمن نطاق اختصاصها. وتشرف وزارة الحكم المحلي في سلطة الأمر الواقع على جميع البلديات، وتصدر التوجيهات إليها وتضمن التزامها بالأنظمة السارية.

وقد بُذلت جهود مستقلة على مستوى البلديات لتحويل السجلات إلى سجلات رقمية في كلا الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع ذلك، لم تتسم الرقمنة بسمة مركزية وبقيت منقسمة ليس بين غزة والضفة الغربية فحسب، بل بين مختلف البلديات في كل منطقة من هاتين المنطقتين كذلك. ونتيجةً لهذا الأمر، أعدت البلديات ممارسات باتت تعتمدها في حفظ سجلاتها وأرشفتها. وبالنظر إلى الأزمات التي لا تفتر في غزة، بُذلت المساعي التي

عُنيت بحماية سجلات البلديات عن طريق إطلاق مبادرات قائمة على الحوسبة. فطورت بعض البلديات، كبلديتي غزة وخانيونس، أنظمتها الرقمية، على حين استفادت بلديات أخرى من المشاريع التي نُفذت بدعم من الجهات المانحة.

تأثير الحرب التي نشبت في سنة 2023 والاستنتاجات الرئيسية بشأن الدمار الذي حل بقطاع الحكم المحلي

أسفرت الحرب على غزة عن تدمير واسع النطاق حل بالبنية التحتية للبلديات على مدى الفترة التي أعقبت شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣. فقد دُمّر الأرشيف الورقي في بلديات وادي غزة والنصيرات وخانيونس وعبسان الجديدة عن بكرة أبيه. وطال الدمار الجزئي أرشيف بلديات أخرى كبلديات غزة والزهراء والزوايدة والمصدر والبريج ووادي السلقا ودير البلح والقرارة والشوكة ورفح. وقد تضيع السجلات البلدية الحيوية إلى الأبد إن لم يجرِ تنفيذ تدخل فوري، مما يؤثر على ملكية الأراضي ورخص الأعمال ومساعي التخطيط الحضري في قطاع غزة. ويمكن الاطلاع على نظرة عامة أوفى حسب كل بلدية على حدة في مجموعة البيانات الكاملة.

الاستنتاجات الرئيسية:

- **تدمير الأرشيف الورقي:** تسبب تدمير مباني البلديات في ضياع البيانات على نطاق واسع.
- **الغموض الذي يكتنف حالة النسخ الإلكترونية الاحتياطية:** كانت البلديات تحتفظ بنسخ احتياطية عن العديد من سجلاتها، ولكن مدى أمان البيانات التي تتضمنها هذه النسخ لا يزال غير واضح بسبب القدر المحدود من المعلومات التي يُفصَح عنها. ومن غير المعروف ما إذا كانت النسخ الإلكترونية الاحتياطية الرئيسية محفوظة على خوادم لا تزال آمنة.
- **مستويات متفاوتة من النسخ الإلكترونية الاحتياطية:** أكدت بلديات عدة أنها تعمد إلى حفظ جميع بياناتها الأساسية في نسخ إلكترونية احتياطية. وأكدت بلديات أخرى وجود نسخ احتياطية لا تشمل سوى جانب من الوثائق التي تحتفظ بها (انظر التفاصيل في مجموعة البيانات الكاملة).
- **ضياع البيانات المعززة:** من المحتمل أن البيانات المعززة – كخرائط التنظيم التي تبين حدود الأراضي المملوكة على وجه الدقة – لم تخضع للرقمنة على الإطلاق، ويُحتمل أنها ضاعت.

قطاع الصحة

وزارة الصحة

تضطلع وزارة الصحة الفلسطينية بمسؤولياتها من خلال كوادرها الطبية العاملة في مديرياتها في جميع المحافظات الفلسطينية. وتشرف الوزارة على إنفاذ القوانين الصحية، وتتابع منشآت الرعاية الصحية للتأكد من أنها تستوفي شروط الترخيص، وتراجع طلبات التسجيل وتصدر الرخص وتحيل المخالفين للتحقيق وتتخذ الإجراءات القانونية بحقهم.

الوثائق المنشورة والمسجلة

تتولى وزارة الصحة المسؤولية عن ضمان توفير الخدمات الصحية. وهذه تشمل المسؤوليات الرئيسية المتعلقة بمنح الرخص وحفظ السجلات العامة. وتحتفظ الوزارة بالوثائق التالية:

- **إصدار الرخص لمقدمي الخدمات الصحية**، بما فيها رخص المؤسسات التي تقدم الرعاية الصحية والعاملين في مجال الصحة.
- **إصدار الرخص لمختلف الصناعات**، بما فيها صناعات الأغذية والأدوية ومستحضرات التجميل والجنازات والنفايات (تصنيع هذه المنتجات واستيرادها وتصديرها والتخلص منها وتخزينها)
- شهادات التأمين الصحي وسجلاته
- **سجلات الرعاية الصحية المتخصصة** التي تخضع لتنظيم صارم، مثل الإجهاض

القوانين الناظمة لحفظ السجلات

تتمثل النصوص التشريعية الرئيسية التي تنظم حفظ سجلات الوزارة في الأحكام التي ينص عليها قانون الصحة العامة رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٤.

- تحدد الفقرات (١) إلى (١٦) من **المادة (٢)** المسؤوليات الشاملة التي تضطلع الوزارة بها فيما يتصل بإصدار الرخص لمختلف الصناعات، بما يشمل إصدارها لمقدمي الرعاية الصحية والعاملين الصحيين.

- تخول **المادة (٦٥)** الوزارة صلاحية تنظيم صناعة المستحضرات الصيدلانية

- تُسنِد **المادة (٨)** إلى الوزارة مسؤولية حفظ سجلات متخصصة للرعاية الصحية، كسجلات الإجهاض

ومنذ سنّ هذا القانون في سنة ٢٠٠٤، أصدرت الوزارة العديد من الأنظمة التي تفصّل إجراءات الترخيص وتحدّثها، كما تنظر في ابتكار المنتجات والتغيرات التكنولوجية. وتشمل هذه الأنظمة تعليمات وزير الصحة رقم (١) لعام ٢٠١٣ بشأن المكاره الصحية والتعليمات رقم (١) لسنة ٢٠١٥ بشأن ترخيص مراكز الإسعاف وسيارات الإسعاف ونقل المرضى والموتى.

حفظ السجلات منذ وقوع الانقسام السياسي

كانت وزارة الصحة تزاول عملها، حتى سنة ٢٠٠٧، باعتبارها جهة موحدة في كلا الضفة الغربية وقطاع غزة، وتشرف على توفير الرعاية الصحية وتحفظ السجلات الطبية وسجلات الرخص على أساس منسق.

ولكن الانقسام السياسي الذي وقع في سنة ٢٠٠٧ استتبع انقسامًا إداريًا أدى إلى تعطيل إدارة البيانات الموحدة. فما عادت البيانات تدار على أساس مشترك، في الوقت الذي استمر فيه التنسيق الفني، وخاصة في مجال دعم الحصول على الأدوية والتحويلات الطبية إلى مقدمي الرعاية الصحية خارج الأرض الفلسطينية المحتلة. وأكد مسؤولون في الضفة الغربية أنه لا توجد قاعدة بيانات مشتركة للرخص المتعلقة بالرعاية الصحية أو السجلات الطبية بين المنطقتين منذ سنة ٢٠٠٧. وبالتالي، تُحفظ السجلات الورقية والإلكترونية، كسجلات المرضى، على نحو منفصل.

ومع ذلك، واصلت سلطة الأمر الواقع في غزة تطبيق المبادئ التوجيهية السارية في الضفة الغربية في الواقع العملي، ويرجع جانب كبير من الأسباب في ذلك إلى محدودية الموارد ونقص المعدات اللازمة لتنظيم بعض المنتجات على أساس مستقل، كالمستحضرات الصيدلانية.

تأثير الحرب التي اندلعت في سنة 2023 والاستنتاجات الرئيسية بشأن الدمار الذي حل بقطاع الصحة

خلّفت الحرب آثارًا مدمرة على البنية التحتية للرعاية الصحية في قطاع غزة، حيث ألحقت أضرارًا بالغة بالمنشآت الطبية وأرشيف وزارة الصحة. ويشمل ذلك تدمير الملفات الورقية التي تضم الرخص وسجلات الرعاية الصحية. وبينما يحتفظ مقدمو الرعاية الصحية ببعض السجلات الطبية أيضًا، لا يزال حفظ هذه السجلات أمرًا يعوزه التأكيد.

وبالنظر إلى أن القوات الإسرائيلية دمرت ما يقرب من ٣٤ من أصل ٣٦ مستشفًى وعيادة تدميرًا جزئيًا أو كليًا أفضى بها إلى الخروج عن الخدمة، بما فيها المنشآت الرئيسية كمستشفيات الشفاء وكمال عدوان والعودة التي دُمرت بالكامل، فمن المرجح أنه بات من غير الممكن استرجاع معظم السجلات الطبية منها.

فوفقًا لمسؤولين من وزارة الصحة في غزة، لم تنفَّذ إجراءات أرشفة البيانات الإلكترونية إلا على نطاق جزئي. وبينما كان من المقرر حفظ السجلات الطبية الرئيسية ودعمها إلكترونيًا، لا يُحتمل أن ينفَّذ هذا الإجراء بحذافيره. فعلى وجه الخصوص، لم يكن مقدمو الرعاية الصحية في القطاع الخاص، كالأطباء وأطباء الأسنان، يطبقون البروتوكولات الرسمية المرعية في حفظ السجلات الطبية في أحوال كثيرة، وكانوا يحفظون معظم البيانات في نسخ ورقية فقط. وفضلًا عن ذلك، لم يتمكن مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن من التحقق من مدى إمكانية الوصول إلى البيانات التي حُفظت نسخ إلكترونية منها.

الاستنتاجات الرئيسية:

- أثر تدمير البنية التحتية في غزة تأثيرًا هائلًا على سجلات وزارة الصحة، بما فيها السجلات الطبية للمرضى.
- يعاني مقدمو الرعاية الصحية في القطاع الخاص، بمن فيهم المستشفيات والأطباء وأطباء الأسنان، من الدمار الهائل بالقدر نفسه، مما يزيد من حالة التعقيد التي تواجه حفظ السجلات الطبية.
- حسبما جاء على لسان المسؤولين، كان من المفترض أن تكون نسخ إلكترونية قد حُفظت عن بيانات الرعاية الصحية الرئيسية، مما يعني أن التقديرات تشير إلى ضياع جزء من هذه البيانات فحسب، على الرغم من أن النطاق الكامل للبيانات الضائعة لا يزال يفتقر إلى الوضوح.

القطاع الاقتصادي

وزارة النقل والمواصلات

تضطلع وزارة النقل والمواصلات بالمسؤولية عن تنظيم حركة المرور وتسجيل ملكية المركبات و إجراءات التفتيش الفني ورخص السياقة الشخصية في شتى أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٩٤.

الوثائق المنشورة والمسجلة

تنشر وزارة النقل والاتصالات الوثائق التالية بصفتها باعتبارها من جملة المسؤوليات الرئيسية التي تتولاها:

- **رخصة السياقة** التي تصدرها سلطة الترخيص وتخوّل حاملها تشغيل نوع معين من أنواع المركبات.
- **رخصة تسجيل المركبات:** رخصة رسمية تصدر عن سلطة الترخيص وتسمح بتشغيل المركبة على الطرق العامة طيلة مدة صلاحيتها وبما يتوافق مع الشروط التي ينص القانون عليها.
- **رخص مدارس ومعلمي السياقة:** تصدر سلطة الترخيص الرخص لجميع الجهات التي تعلم المواطنين السياقة، سواء كانت أشخاصًا أم مؤسسات.
- **رخص النقل العام:** تصدر سلطة الترخيص الرخص لجميع هيئات النقل العام وشركاته.
- **سجلات مخالفات السير والجزاءات:** تقيد الوزارة جميع تفاصيل المخالفات المرورية المسجلة والجزاءات الصادرة.

القوانين الناظمة لحفظ السجلات

تزاول وزارة النقل والمواصلات عملها بموجب قانون المرور الفلسطيني رقم (٥) لسنة ٢٠٠٠، الذي يحدد الإطار القانوني لتسجيل المركبات و إصدار الرخص و إنفاذ قانون المرور. وتحدد المادة (١) من هذا القانون الوثائق الأساسية التي تصدرها الوزارة، على حين تنص المادة (٢) على أنه «لا يجوز تسيير أية مركبة على الطريق إلا بعد تسجيلها لدى سلطة الترخيص والحصول على رخصة بتسييرها.» ويورد قرار مجلس الوزراء رقم (٣٩٣) لسنة ٢٠٠٥ باللائحة التنفيذية لقانون المرور رقم (٥) لسنة ٢٠٠٠ المزيد من التفاصيل بشأن إجراءات الترخيص.

ويحدد قانون المرور هيكلية الوزارة ومسؤولياتها على نحو واضح:

- تنص **المادة (٣)** على تعيين وزارة النقل والمواصلات بصفتها السلطة المركزية التي تتولى تنظيم شؤون المرور والترخيص و إنفاذ قانون المرور.
- تكلف **المادة (٤)** سلطة الترخيص بإصدار رخص المركبات والسائقين، والإشراف على قوانين المرور و إدارة تسجيل المركبات.
- تحدد **المادة (٥)** دور الوزارة في تنظيم النقل العام ووضع معايير السلامة و إصدار الرخص لمشغّلي قطاع النقل.

كما يؤكد قانون المرور تنفيذ إجراءات التوثيق و إدارة البيانات على نحو سليم:

- تنص **المادة (٧)** على الاحتفاظ بقاعدة بيانات مركزية لحركة المرور، بحيث يقيَّد فيها جميع المركبات المسجلة والسائقين والتراخيص الصادرة.
- تنص **المادة (٨)** على متابعة المخالفات والجزاءات المرورية وضمان وصول الجهات المأذون لها إلى البيانات.
- تنص **المادة (٩)** على وجوب حفظ جميع السجلات في نسختين ورقية و إلكترونية من أجل تعزيز أمنها وتيسير الوصول إليها.

وبينما تنطبق هذه الأحكام القانونية على كلا الضفة الغربية وقطاع غزة من الناحية النظرية، لا تزال الوزارة في غزة تؤدي عملها بمعزل عن نظيرتها في الضفة الغربية منذ وقوع الانقسام السياسي في سنة ٢٠٠٧، مما أدى إلى اعتماد أنظمة موازية للترخيص وقدر محدود من التنسيق بين المنطقتين.

حفظ السجلات منذ وقوع الانقسام السياسي

كانت الوزارة تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة كليهما وبطريقة موحدة على إنفاذ قوانين المرور وتحتفظ بسجلات رخص المركبات ورخص السياقة الشخصية حتى سنة ٢٠٠٧. وكانت الوزارة تصدر جميع الرخص من خلال مديرياتها في المدن الفلسطينية ضمن إطار تنظيمي موحد حتى وقع الانقسام في سنة ٢٠٠٧.

وقد أفضى هذا الانقسام إلى انفصال كامل في إدارة الوزارة، مما تسبب في تعطيل إجراءات التنسيق بين كلتا المنطقتين. وأكد المسؤولون المعنيون أنه ليس ثمة تعاون ولا قاعدة بيانات مشتركة لإصدار الرخص للأفراد أو المركبات، وأن كل جانب يحتفظ بسجلاته بمعزل عن الآخر منذ سنة ٢٠٠٧.

تأثير حرب غزة والاستنتاجات الرئيسية بشأن الدمار حل بقطاع النقل والمواصلات

أدت الحرب والدمار الذي ألحقته بالبنية التحتية لوزارة النقل والمواصلات في قطاع غزة في أعقاب حرب تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ إلى تعطيل الوظائف الإدارية التي تحتل أهمية بالغة إلى حد لا يستهان به، بما فيها تسجيل المركبات وترخيص السائقين و إنفاذ قانون المرور. فمن جهة، أصابت الأضرار جانبًا من البنية التحتية لمبنى الوزارة، بما يضمه من الأرشيف الورقي. ولذلك، ضاعت السجلات الورقية، ويُرجح أن قواعد البيانات الإلكترونية طالها التلف بسبب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وانقطاع الكهرباء. ويعوق انعدام القدرة على الوصول إلى الوثائق الرسمية التحقق من ملكية المركبات وهويات السائقين، مما يزيد من المخاطر الأمنية ويعطل إجراءات إنفاذ القانون. فوفقًا لمسؤولي الوزارة في غزة، لا تسير أرشفة البيانات إلا على نحو مجتزأ، مما يشير إلى احتمال خطر ضياع البيانات، بما فيها بعض سجلات شرطة المرور الفلسطينية.

الاستنتاجات الرئيسية:

- ألحق تدمير البنية التحتية في قطاع غزة في أثناء الحرب التي تُشَنّ عليه أضرارًا فادحة بوثائق وزارة النقل والمواصلات وسجلاتها.
- لحقت الأضرار بمباني الوزارة وأرشيفها وقواعد بياناتها أو طالها الدمار الكامل، مما أسفر عن ضياع السجلات الرسمية.
- أدى العجز عن الوصول إلى السجلات الرقمية أو الورقية إلى توقف العمليات الإدارية الأساسية، بما تشمله من تسجيل المركبات و إصدار الرخص للسائقين.

سلطة النقد الفلسطينية والنظام المصرفي الفلسطيني

تعدّ سلطة النقد الفلسطينية مؤسسة عامة مستقلة تزاول عملها باعتبارها البنك المركزي في فلسطين، وهي مكلفة بمهمة الإشراف على السياسة النقدية والمالية لضمان استقرار القطاع المصرفي وتعزيز النمو الاقتصادي الذي يتسم بالتوازن.

السجلات المالية

تضطلع سلطة النقد الفلسطينية بدور حاسم الأهمية في إعداد الأنظمة المصرفية وتطبيقها و إنفاذها في شتى أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وتتأكد سلطة النقد، في سياق عملها على تأدية هذه الواجبات، من أن المصارف تحتفظ بسجلات مالية أساسية لا بد منها للامتثال للأنظمة واستمرار عملياتها، ومن أنها تحافظ عليها كذلك. وتكتسي السجلات التالية أهمية لا يستغنى عنها لضمان استقرار النظام المالي:

- **السجلات المالية للعملاء:** وهذه تشمل الوثائق المتعلقة بحسابات التوفير وحسابات بطاقات الائتمان والأدوات المالية الأخرى.
- **مستندات القروض والرهن العقاري:** وتغطي هذه المستندات سجلات القروض، بما فيها حالة السداد وشروطه والأصول المالية والضمانات.
- **سجلات المعاملات:** وهذه تتضمن عمليات الإيداع والسحب ونقل المعلومات التي تعد حاسمة الأهمية للمحافظة على الشفافية ومساءلة العملاء.

القوانين الناظمة لحفظ السجلات

تؤدي سلطة النقد عملها بموجب القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٧ بشأن سلطة النقد الفلسطينية، الذي ينص على استقلالها ويبين الصلاحيات الموكلة إليها. وفضلًا عن ذلك، يضع القرار بقانون بشأن المصارف رقم (٩) لسنة ٢٠١٠ إطارًا تنظيميًا مفصّلًا لعمل القطاع المصرفي في فلسطين. ويضمن هذان التشريعان التزام المصارف بالممارسات السليمة في مجالات السيولة وحفظ السجلات وتدقيق الحسابات والإبلاغ.

وتستند العلاقة بين سلطة النقد والمصارف الفلسطينية إلى إطار قوامه الإشراف والرقابة. وتحدد السلطة المبادئ التوجيهية التنظيمية والعملياتية للمصارف، مما يضمن امتثال المؤسسات المالية لهذه المعايير بهدف تعزيز استقرار القطاع المصرفي وحماية المودعين. ويتعين على المصارف العاملة ضمن نطاق اختصاص سلطة النقد اتباع هذه الأنظمة والخضوع لإجراءات التفتيش والتدقيق المنتظمة.

حفظ السجلات منذ وقوع الانقسام السياسي

أثر الانقسام السياسي الذي لا يزال قائمًا بين الضفة الغربية وقطاع غزة منذ سنة ٢٠٠٧ تأثيرًا كبيرًا في عمليات سلطة النقد الفلسطينية وفي عمل القطاع المصرفي في غزة. فوفقًا لأحدث البيانات المتاحة، يوجد ١٣ مصرفًا مرخصًا من سلطة النقد في فلسطين، بما فيها سبعة مصارف محلية وستة مصارف أجنبية. ويعمل ١١ مصرفًا في قطاع غزة تحت إشراف سلطة النقد.

وعلى الرغم من الانقسام السياسي المستمر، حافظت سلطة النقد على وجودها في قطاع غزة، ولها مكاتبها الرئيسية في رام الله (الضفة الغربية) ومدينة غزة. ولا يزال يُشترط على المصارف المسجلة في الضفة الغربية وتزاول عملها في غزة أن تمتثل للأنظمة الصادرة عن سلطة النقد.

ومع ذلك، أنشأت سلطة الأمر الواقع مصرفين في قطاع غزة، وهما بنك الإنتاج والبنك الإسلامي الوطني. ولا يخضع هذان المصرفان للتنظيم من جانب سلطة النقد الفلسطينية، مما يعني أنهما ليسا مشمولين بنظام ضمان الودائع، كما أنهما لا يضمنان حقوق المودعين أو المساهمين أو صناديق التقاعد، مما يشكّل مخاطر على العملاء الذين يتعاملون معهما.

تأثير حرب غزة والاستنتاجات الرئيسية بشأن الدمار الذي حل بالقطاع المصرفي

أفرزت الحرب على قطاع غزة تأثيرًا كارثيًا على البنية التحتية للقطاع المصرفي، مما أدى إلى تعطيل العمليات المالية وعوق قدرة سلطة النقد الفلسطينية على الاحتفاظ بسجلات دقيقة. فوفقًا لما ورد على لسان البنك الدولي، لحقت الأضرار بما يربو على ٩٠ في المائة من فروع المصارف

في قطاع غزة أو دُمرت منذ مطلع سنة ٢٠٢٤، ولم يتبقّ سوى ثلاثة من أجهزة الصراف الآلي تزاول عملها. وأسفر الدمار عن تعطيل النظام المصرفي إلى حد كبير، مما تسبب في ضياع السجلات الورقية و إضفاء حالة من التعقيد على استمرار الخدمات المالية.

وقد بذلت سلطة النقد مساعيها لاستئناف العمليات المصرفية واستعادة القدرات في مجال حفظ السجلات. ومن جملة هذه المساعي إعادة فتح بعض فروع المصارف في جنوب قطاع غزة بدءًا من شهر شباط/فبراير ٢٠٢٥ والعمل على إعادة إطلاق المدفوعات الرقمية، بما فيها نظام (iBU-RAQ).

الاستنتاجات الرئيسية:

- طال الدمار فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي والبنية التحتية الأساسية على نطاق واسع. وضاعت السجلات المحفوظة في نسخ ورقية دون أي إمكانية متاحة لاسترجاعها.
- بينما كانت المصارف التي تخضع لتنظيم سلطة النقد تحفظ نسخًا احتياطية من بياناتها على خوادم خارجية خارج قطاع غزة، تكبدت المصارف المحلية التي لا تنظمها السلطة وكانت تحفظ بياناتها في نسخ ورقية أو على خوادم محلية خسائر فادحة في سجلاتها.
- أسفر الافتقار إلى بنية تحتية شغالة عن عجز عدد ليس بالقليل من المؤسسات المالية عن تقديم الخدمات المصرفية أو حفظ سجلاتها بدقة، مما عاق قدرة الشركات والأفراد على الوصول إلى الموارد المالية.

نظرة عامة على الدمار

يعرض الباب الثاني من هذا التقرير التقييم الذي أعده مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن للحالة الراهنة للذاكرة المؤسسية في المؤسسات الفلسطينية في قطاع غزة.

ملاحظات رئيسية

- **ضياع البيانات المحفوظة في نسخ ورقية على نطاق واسع:** دُمر الأرشيف الورقي تدميرًا كاملًا في كثير من الحالات، وذلك بسبب استهدافه على يد القوات الإسرائيلية. كما استولت هذه القوات على سجلات مؤسسات أخرى ووضعت يدها عليها. ونهب المدنيون الفلسطينيون المؤسسات العامة في بعض الحالات. وعلى وجه العموم، كانت هذه هي العوامل التي أفضت إلى فقدان السجلات الورقية وضياعها في قطاعات متعددة.

- **حالات الإبلاغ المحدودة عن فقدان البيانات:** على الرغم من التدمير المادي الواسع النطاق، أفاد معظم المؤسسات التي تواصل مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن معها بأنها كانت تحفظ جزءًا على الأقل من بياناتها في نسخ إلكترونية احتياطية. فقد أشارت ٣٨ مؤسسة من بين ٤٥ مؤسسة تواصل المركز معها بأن بياناتها كانت محفوظة جزئيًا على الأقل في نسخ احتياطية.

- **المخاطر المترتبة على البيانات الورقية غير الرقمية:** يتمحور أحد الشواغل الرئيسية حول ضياع السجلات الورقية غير الرقمية، وخاصةً الوثائق المعززة التي تكتسي أهمية بالغة للأغراض القانونية والإدارية. وتشمل هذه السجلات ملفات الأدلة والوثائق القانونية المتعلقة بالدعاوى الجزائية السابقة أو الجارية، كما تتضمن سجلات المنازعات، كالخرائط التي تبين الاتفاقيات وادعاءات الملكية المستندة إلى حقوق تاريخية سابقة، والتي تعدّ ضرورية لحل المنازعات الناشئة حول الأملاك.

القيود العامة

أثرت حالة الحرب التي كانت رحاها تدور في أثناء إجراء هذا البحث في نوعية البيانات التي جُمعت وخضعت للتقييم وفي كميتها أيضًا. فبالنظر إلى القيود التي واجهها القائمون على إعداد هذا التقرير، ينبغي التعامل مع النتائج المبينة أدناه باعتبارها تقديرات تقريبية، وليس بوصفها أرقامًا قطعية.

- **حالة انعدام اليقين بشأن مواقع النسخ الاحتياطية للبيانات:** بينما برز تقييم إيجابي كان مفاجئًا إلى حد ما بشأن كمية البيانات التي أفادت المؤسسات العامة بأنها نجت من الدمار، ولا سيما بالنظر إلى الحصار الذي طال أمده على قطاع غزة وما ارتبط به من شح الموارد، ينبغي لنا أن نتوخى الحذر في تعاملنا مع هذا التقييم. فقد أشار العديد من المؤسسات العامة إلى أنها كانت تحفظ بياناتها في نسخ إلكترونية احتياطية، أو أنها لا تزال تحفظها فيها. ومع ذلك، لم تحدد هذه المؤسسات في أحيان كثيرة الأمكنة التي تحفظ تلك النسخ الاحتياطية فيها. ويقدِّر مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن أن بعض البيانات الاحتياطية على الأقل كانت محفوظة في قطاع غزة، ولكن المؤسسات التابعة لسلطة الأمر الواقع أبدت ترددها في البوح بالتفاصيل في هذا الشأن، إذ أنه لم يُتخذ قرار بشأن ما إذا كان سيجري الإفصاح عن هذه المعلومات أو الوقت الذي سيُفصح عنها فيه.

- **الغموض الذي يلف تقارير المؤسسات:** يفضي الافتقار إلى معلومات دقيقة تقدمها المؤسسات إلى تعذّر تحديد حجم البيانات الضائعة على وجه الدقة، مما يثير المخاوف إزاء التأثير الحقيقي الذي يفرزه هذا الواقع على الذاكرة المؤسسية.

نظرة عامة حسب القطاعات

يختلف مدى فقدان البيانات وضياعها اختلافًا بيّنًا بين القطاعات، وقد نجح بعض المؤسسات في الحفاظ على سجلاتها على حين فقدت مؤسسات أخرى جزءًا من سجلاتها أو فقدتها كلها. ولإماطة اللثام عن هذا التأثير، تعرض الرسوم البيانية أدناه تمثيلًا بصريًا يوضّح حفظ البيانات حسب القطاعات، ويصنّف السجلات ضمن فئات، هي سجلات «مؤمَّنة بالكامل» أو «مفقودة جزئيًا» أو «مفقودة تمامًا» (انظر التفاصيل في مجموعة البيانات الكاملة). وتعكس هذه الرسوم البيانية حفظ البيانات في كل مؤسسة على حدة، ولا تعرض تقديرًا إحصائيًا للبيانات الضائعة أو المحفوظة. ففي قطاع التعليم، مثلًا، عمل مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن على مسح تسع مؤسسات لم تبلّغ أي منها عن فقدان بياناتها فقدانًا تامًا، وأبلغت واحدة منها عن أنها فقدت جزءًا من سجلاتها وخمس أخرى حفظت سجلاتها بكاملها واثنتان لم تجيبا عن الأسئلة التي طرحها المركز عليها. وتشير عبارة البيانات المفقودة جزئياً والمحفوظة جزئيًا بالتالي إلى وجود نسخ إلكترونية احتياطية جزئية. وقد أصاب الدمار البيانات المحفوظة في نسخ ورقية على نطاق واسع، مثلما يتضح أدناه.

ويسلط هذا التحليل الضوء على الاختلافات في حفظ البيانات بين القطاعات، وهو ما يعكس تباينًا في الممارسات المتعلقة بالنسخ الاحتياطية الرقمية ومدى مرونة البنية التحتية. فعلى سبيل المثال، تمكن معظم المؤسسات في قطاع التعليم من تأمين جميع بياناتها، على حين احتفظ عدد أقل منها بجزء يسير من بياناتها. وتنمّ قطاعات أخرى عن درجات متفاوتة من فقدان البيانات وضياعها، وهو ما يؤكد الآثار المتفاوتة التي خلّفها الدمار على الذاكرة المؤسسية.

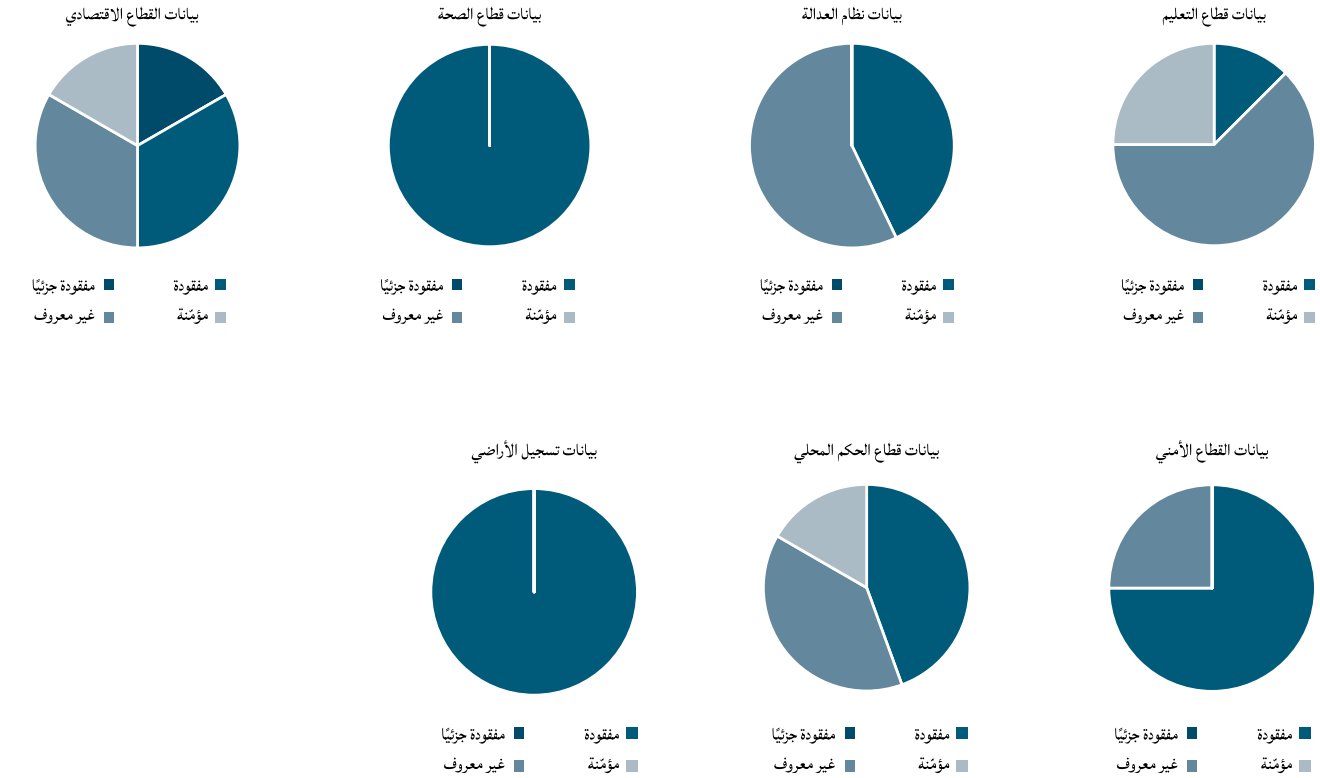

الاستنتاجات الرئيسية

- **على وجه الإجمال، كانت البيانات المفقودة التي جرى الإبلاغ عنها محدودة في نطاقها**، ولا سيما في قطاعي التعليم والحكم المحلي، اللذين أبديا درجة كبيرة من المرونة في هذا المضمار. وفي المقابل، أبلغت قطاعات أخرى، كتسجيل الأراضي والرعاية الصحية، عن ضياع قدر محدود من بياناتها.
- **وأشارت المؤسسات إلى أن البيانات الأساسية كانت محفوظة في نسخ احتياطية إلكترونية، مما يخفف من الآثار العامة التي يخلّفها ضياع البيانات وفقدانها.** ومع ذلك، لم يتمكن مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن من التحقق من مدى دقة هذه الادعاءات أو تحديد ما إذا كانت بيانات النسخ الاحتياطية لا تزال متاحة أو تستدعي جهودًا مكثفة من أجل استرجاعها.
- ولحقت خسائر فادحة **بالوثائق المعزَّزة** التي لم تجرِ رقمنتها إلا في حالات نادرة. ويثير هذا الأمر القلق بصفة خاصة في قطاعات مثل قطاع الأراضي، حيث ضاعت الوثائق المعززة التي تكتسي أهمية بالغة، كالخرائط التي تبين المنازعات وتوضحها.

نظرة عامة على الدمار: القطاع العام مقابل القطاع الخاص

قيّم مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن الأثر الذي تركته الحرب على الذاكرة المؤسسية في القطاعين العام والخاص. وتوضح الرسوم البيانية أدناه مدى ضياع البيانات في كل من هذين القطاعين. وتمثل هذه الرسوم البيانات المفقودة في كل مؤسسة شملها المسح. فعلى سبيل المثال، شمل المسح الذي أجراه المركز ١١ مؤسسة خاصة، أفادت ست منها بأن بياناتها كانت مؤمّنة على الخوادم السحابية، وأشارت واحدة إلى أنها تملك القدرة على الوصول إلى النسخ الاحتياطية الإلكترونية بكاملها، وأبلغت واحدة عن فقدان جزء من بياناتها وواحدة عن ضياع كل بياناتها. ولا تشمل هذه الرسوم البيانية سوى المؤسسات التي شملها المسح. ولا ترد في هذا المسح المؤسسات الأخرى، كالمؤسسات التي تقدم خدمات الرعاية الصحية

في القطاع الخاص والمؤسسات الأصغر حجمًا، التي يقدّر المركز أنها فقدت بياناتها بالكامل في الغالب.

بيانات القطاع العام

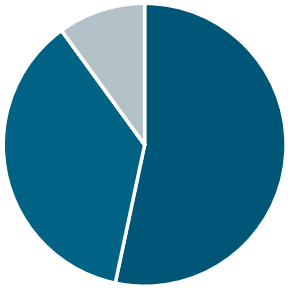

مفقودة | مفقودة جزئيًا
نسخ احتياطية إلكترونية | مؤمّنة في نسخ سحابية
غير معروفة

بيانات القطاع الخاص

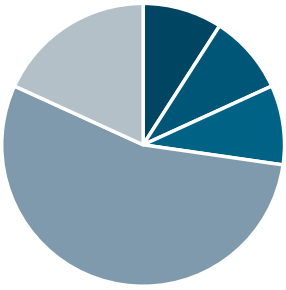

مفقودة | مفقودة جزئيًا
نسخ احتياطية إلكترونية | مؤمّنة في نسخ سحابية
غير معروفة

الاستنتاجات الرئيسية

- **في معظم الحالات، كان أداء المؤسسات التي شملها المسح في القطاع الخاص أفضل بشوط بعيد من أداء المؤسسات العامة المشمولة فيه.** وينسحب هذا الأمر بوجه خاص على الجامعات والمصارف التي تخضع لإشراف سلطة النقد الفلسطينية. فقد أفادت المصارف والجامعات التي استجابت لطلب مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن بشأن تقديم البيانات أن جميع سجلاتها كانت مؤمّنة إلكترونيًا من خلال النسخ الاحتياطية المحفوظة على الخوادم السحابية الدولية. وبينما تعطل وصول الجامعات إلى هذه السجلات في بادئ الأمر، فقد تمكّن معظمها من استعادة خدماتها عبر شبكة الإنترنت بعد عدة أشهر.

- وفي القطاع الاقتصادي، **طبقت المصارف العاملة في قطاع غزة والضفة الغربية كليهما إجراءات احتياطية صارمة** قررتها سلطة النقد الفلسطينية. وتشمل هذه البروتوكولات حفظ البيانات الأساسية للعملاء، بما فيها السجلات المالية، في نسخ احتياطية خارجية خارج غزة. ومع ذلك، أبلغت المصارف المحلية التي لا تخضع لأنظمة سلطة النقد عن فقدان بياناتها على نطاق أوسع وبصورة يُحتمل ألا يتسنى استرجاعها معها، بما فيها المعلومات المالية الحساسة التي تعود للعملاء.

- **وتكبدت المؤسسات العامة خسائر أكبر نسبيًا في بياناتها،** إذ كان جزء يسير فحسب من هذه البيانات يُحفظ في نسخ احتياطية إلكترونية في أحوال كثيرة ويخزَّن على خوادم داخل غزة في معظم الحالات. وبينما أفادت المؤسسات بأن بعض بياناتها على الأقل كُتبت له النجاة من الدمار، فلا يزال مدى الخسائر التي لحقت بها أمرًا يكتنفه الغموض. ومع ذلك، من الواضح أن المؤسسات العامة كانت أسوأ حالًا من المؤسسات الخاصة التي اعتمدت على الحلول السحابية الدولية.

نظرة عامة حسب نوع البيانات

يصنف مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن تخزين البيانات إلى ثلاثة أنواع:

- **البيانات الورقية:** النسخ الورقية المحفوظة في الأرشيف داخل المباني العامة أو الخاصة.
- **البيانات الإلكترونية:** السجلات الرقمية المخزنة على محركات الأقراص الصلبة، إلى جانب النسخ الاحتياطية المحتمل وجودها في مواقع متعددة.
- **البيانات السحابية:** المعلومات المخزنة على الخوادم السحابية الدولية.

تشير الرسوم البيانية أدناه إلى عدد نقاط البيانات التي جمعها المركز. ففيما يتصل بالبيانات الرقية، مثلًا، أفادت ٢٢ مؤسسة بأنها فقدت بياناتها بكاملها وأبلغت ٢١ مؤسسة عن ضياع جزء من سجلاتها المادية، على حين لم تُشر أي مؤسسة إلى أن سجلاتها الورقية كانت مؤمّنة بالكامل.

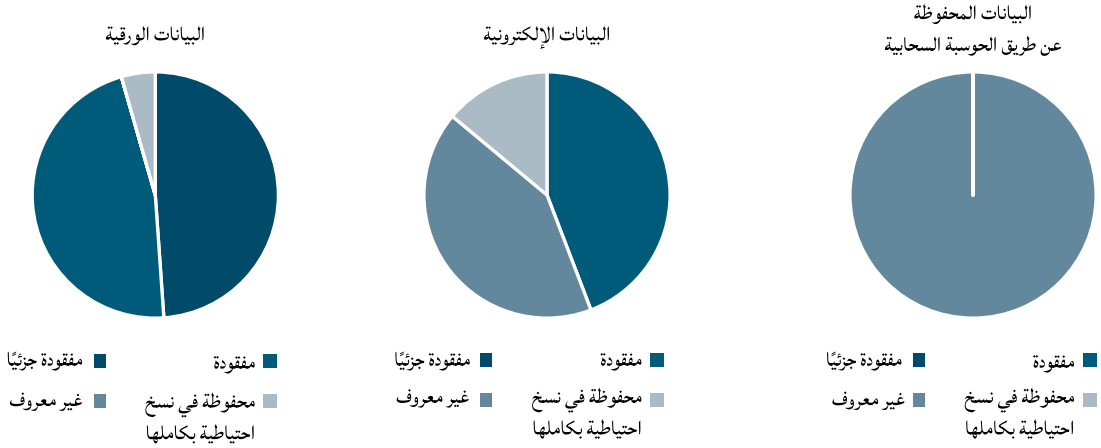

الاستنتاجات الرئيسية

- **تدمير الأرشيف العام:** تعرضت البيانات التي يحتفظ القطاع العام بها في نسخ ورقية بوجه خاص لدمار واسع النطاق. فقد استهدفت القوات الإسرائيلية المؤسسات العامة استهدافًا مباشرًا، مما أسفر عن إحراق الكثير من محفوظات الأرشيف فيها. والخطير في هذا الأمر أن ذلك الأرشيف يضم ملفات حساسة من ملفات العدالة الجنائية الصادرة عن المحاكم النظامية والنيابة العامة. ومع أن الضرر الواقع كان واسع النطاق، فقد لا يزال من الممكن استرجاع بعض الوثائق من هذا الأرشيف.
- **تدمير البيانات الورقية التي تحتفظ مؤسسات القطاع الخاص بها:** كما لحقت الأضرار الفادحة بالبيانات التي يحتفظ القطاع الخاص بها. ويمتد هذا الضرر في نطاقه ليشمل المواطنين العاديين، الذين فقد الكثير منهم جميع وثائقهم المهمة، وهو ما يسلط الضوء على أهمية المحافظة على الذاكرة المؤسسية.
- **التدمير الجزئي الذي طال البيانات الإلكترونية:** أفاد العديد من المؤسسات بأنها كانت تحتفظ ببياناتها الرئيسية (وجميع بياناتها في حالات نادرة) في نسخ إلكترونية احتياطية. ولكن لا يزال من غير المؤكد ما إذا كان يمكن استرجاع هذه البيانات في الواقع العملي إلى حين تأكيد مواقع نسخها الاحتياطية على وجه الدقة.
- **البيانات السحابية لم تزل سالمة:** بقيت البيانات المخزنة في نظام الحوسبة السحابية كما هي، ولكن لم تكن هذه البيانات متاحة على الفور في جميع الأوقات. فمثلًا، استغرق الأمر الجامعات عدة أشهر حتى تتمكن من استرجاع إمكانية الوصول إلى خوادمها و إعادة الخدمات إلى طلبتها.

العوامل التي تؤثر في التدمير

بناءً على التقييم الذي أجراه مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن والتقارير التي حصلت عليها المؤسسات الرسمية التي تتخذ من قطاع غزة مقرًا لها، غدا من الواضح أن أربعة عوامل أفرزت أثرها على نوع البيانات المفقودة:

- **أتمتة الأنظمة:** أظهرت المؤسسات التي استثمرت في أتمتة الأنظمة من خلال الحلول القائمة على البرمجيات المتخصصة أعلى مستوى من المرونة في أثناء هذه الأزمة. فالأنظمة المؤتمتة لا تعمل على إنشاء سجلات رقمية لجميع المعاملات المكتملة فحسب، بل تضمن تخزين سجلات المعاملات على نحو آمن و إمكانية استرجاعها بسهولة عند الحاجة إليها كذلك.
- **رقمنة البيانات:** بينما تخزن الأنظمة الإلكترونية سجلات المعاملات، يحتل الاحتفاظ بنسخ رقمية عن جميع الوثائق المرتبطة بها القدر ذاته من الأهمية. وهذه الملفات، و إن كانت كبيرة في أحيان كثيرة وتتطلب مساحة كبيرة لتخزينها، غالبًا ما تشكّل الأساس الذي ترتكز إجراءات اتخاذ القرارات والإجراءات الرسمية عليه. ولم تجرِ رقمنة عدد كبير من تلك الملفات، ويبدو أنها ضاعت.
- **إعداد خطط التعافي من الكوارث:** قد تطرأ أزمات غير متوقعة في أي وقت من الأوقات، مما يحتّم على المؤسسات أن تعتمد خططًا مُحكمة تكفل لها أن تتعافى من الكوارث. وقد أظهرت المؤسسات التي كانت لديها إستراتيجيات كاملة أو جزئية للتعافي من الكوارث قدرًا أكبر بكثير من المرونة خلال هذه الأزمة، حتى أن بعضها، كالمصارف والجامعات، تمكن من استرجاع نسبة تزيد عن ٩٥ في المائة من خدماتها التشغيلية، مما سمح لها بمواصلة عملها على الرغم من الأعطال الكبيرة.
- **النسخ الاحتياطية السحابية مقابل النسخ الاحتياطية المحلية:** تمكنت المؤسسات التي أجرت عمليات النسخ الاحتياطي خارج مواقعها في أماكن متباعدة من الناحية الجغرافية أو على الخوادم السحابية الدولية من المحافظة على معظم البيانات التي جرت رقمنتها. وتضطلع التكنولوجيا السحابية بدور حاسم في هذا المضمار. فقد استطاعت هذه المؤسسات استئناف عملياتها ومواصلة تقديم خدماتها الأساسية حالما استعادت إمكانية الوصول إلى أرشيفها المخزن عن طريق الحوسبة السحابية.

تأثير ضياع الذاكرة المؤسسية على حكم القطاع الأمني

تشكّل الذاكرة المؤسسية حجر الأساس في حكم قطاعيْ الأمن والعدالة على نحو يتسم بفعاليته ونجاعته. فهذه الذاكرة تصون المعارف المؤسسية والأطر القانونية والممارسات العملياتية التي لا يُستغنى عنها لحماية الحقوق الشخصية وحقوق الملكية. ويخلّف ضياع الذاكرة المؤسسية بفعل النزاع وتدمير الأرشيف وتناقص أعداد الموظفين عواقب وخيمة على حكم القطاع الأمني في غزة.

العلاقة بين حكم القطاع الأمني والذاكرة المؤسسية

تؤدي الذاكرة المؤسسية دورًا له أهمية حاسمة في ضمان شفافية القطاع الأمني و إخضاعه للمساءلة وكفاءة العمليات التي ينفذها، كما تتيح للمؤسسات الاستفادة من التجارب السابقة، والمحافظة على الالتزام بمعايير حقوق الإنسان وتنفيذ العمليات الأمنية بكفاءة وفعالية. وفي قطاع العدالة، تتيح الذاكرة المؤسسية الاطلاع على السوابق القانونية الأساسية وقرارات المحاكم والسجلات التي تمكّن القضاة والمحامين من إرساء دعائم سيادة القانون. وتساند هذه الاستمرارية الإجراءات القضائية التي تتسم بإنصافها وانتظامها وترسخ ثقة العامة في نظام العدالة وتكفل حماية حريات الأفراد وحقوقهم.

وتؤثر الذاكرة المؤسسية في الحكم واستقرار المجتمع على نطاق أعمّ وأشمل. فهي تضمن أن مؤسسات الأمن والعدالة تؤدي عملها على أساس السياسات والأطر القانونية المقررة، ولا تتخذ قراراتها على أساس كل حالة على حدة. ويعتمد الحكم الرشيد للقطاع الأمني على المعرفة التي تراكمها المؤسسات من أجل الحيلولة دون تكرار الأخطاء التي ارتُكبت في الماضي وتوجيه العمل على إصلاح السياسات وتيسير إجراءات اتخاذ القرارات التي تستند إلى الأدلة. وفضلًا عن ذلك، يضمن حفظ السجلات الموثقة توثيقًا جيدًا إعمال المساءلة ويعزز ثقة المواطنين بعمومهم ويرسخ السمة الشرعية التي تَسِم المؤسسات الأمنية.

تأثير فقدان الذاكرة المؤسسية في حكم القطاع الأمني

لقد أثرت الحرب تأثيرًا شديدًا في ذاكرة المؤسسات العامة في قطاع غزة، إذ أسفرت عن تدمير أرشيفها وقواعد بياناتها، ناهيك عن إزهاق أرواح الموظفين الرئيسيين القائمين على هذه الذاكرة المؤسسية. وتواجه المؤسسات صعوبات على صعيد اتخاذ القرارات المدروسة وتنفيذ السياسات تنفيذًا فعالًا والإبقاء على آليات الرقابة إذا لم تتيسر لها إمكانية الوصول إلى السجلات القديمة والبيانات التي ترصد عملياتها. كما يفضي ضياع الذاكرة المؤسسية إلى تقويض إجراءات المساءلة، إذ تصعب متابعة الإجراءات المؤسسية و إسناد معايير حقوق الإنسان عند الافتقار إلى الأدلة الموثقة.

الاستمرارية المؤسسية وتحديات الحكم

يؤثر ضياع الذاكرة المؤسسية على استمرار عمل المؤسسات ويفرز تحديات أمام قطاع الحكم.

- **كفاءة العمليات:** يعطل تدمير الأرشيف تقديم خدمات الأمن والعدالة. وتواجه المؤسسات الصعوبات في اتخاذ القرارات المدروسة دون وجود البيانات والإجراءات الراسخة. وبالنظر إلى أن مؤسسات الأمن والعدالة كانت تعمل في ظل قيود عسيرة على الموارد والإجراءات التي تفتقر إلى فعاليتها حتى قبل نشوب الحرب، لم تكن الإستراتيجيات الفعالة التي كانت تطبّق في حل المشكلات الناشئة تتسم في كثير من الأحيان بطابع مؤسسي ولم تكن مكتوبة على الورق، بل كانت تعتمد على خبرة الموظفين بدلًا من ذلك. وقد قُتل العديد من كبار المسؤولين الذين يتمتعون بالخبرة والمعرفة الضروريتين لاتخاذ القرارات أو هُجِّروا من ديارهم. وتصعب المحافظة على كفاءة العمليات بفعل هذه الخسارة، إذ يتعين على الموظفين الجدد أن يزاولوا عملهم دون إمكانية تيسر لهم الاطلاع على السجلات والمعارف الإجرائية التي لا يستغنون عنها. وينبغي للمؤسسات أن تستثمر قدرًا كبيرًا من الوقت والموارد في إعادة بناء البيانات الضائعة، مما يصرف الجهود عن الوظائف الأساسية في قطاعيْ الأمن والعدالة.
- **العبء الذي يرتبه إعداد سجلات جديدة:** من المحتمل أن يُرهق العبء الذي يستتبعه العمل على إعادة إعداد السجلات الضائعة كاهل المؤسسات التي تعمل بموارد محدودة في الأصل. ودون توفر ما يكفي من القدرات المؤسسية، يبقى الأمن و إدارة العدالة مجتزأً. وقد يزيد

هذا الحال من زعزعة ثقة المواطنين بعمومهم في مؤسسات الأمن والعدالة.

- **إتاحة الفرص المواتية لفرض النفوذ السياسي وممارسة الفساد:** قد تتيح الحاجة إلى إعادة تجهيز عدد ليس بالقليل من السجلات فرصًا للتلاعب السياسي وممارسة الفساد، إذ يمكن استغلال الثغرات التي تشوب الوثائق لخدمة مصالح بعينها.

مواجهة التحديات الناشئة في قطاعي الأمن والعدالة

يفرز ضياع الذاكرة المؤسسية تحديات قانونية وعملياتية جديدة.

- **التحديات القانونية الجديدة:** تواجه مؤسسات الأمن والعدالة صعوبات على صعيد التحقق من المنازعات المرتبطة بملكية الأراضي وحقوق الملكية والسجلات المالية والفصل فيها. وتستدعي الحالات التي تنطوي على ضياع المدخرات المصرفية ومطالبات الديون ومستحقات الخدمات الاجتماعية مساعٍ حثيثة من أجل حلها، حتى في الظروف العادية. ويزيد تدمير السجلات من تعقيد هذه التحديات، وهو أمر يصعب معه التأكد من اتخاذ قرارات تتصف بإنصافها وشفافيتها.

- **التحديات العملياتية الجديدة:** فضلًا عن استرجاع السجلات السابقة، يتعين على المؤسسات أن تعالج طائفة من التحديات الأمنية ومشكلات الحكم الناشئة والمستعصية، مثلما هو الحال القائم بالفعل نتيجةً للأثر البالغ الذي خلفته الحرب على أوضاع قطاع غزة بمجملها. وقد تواجه المؤسسات الأمنية العقبات عند إعداد الإستراتيجيات الفعالة إذا لم تُتَح لها الذاكرة المؤسسية اللازمة لتوجيه استجابتها السياساتية. ويزيد الافتقار إلى بيانات كاملة عن الفئات الضعيفة – بما فيها النساء والأطفال وكبار السن الذين كانوا يتلقون خدمات محددة في سابق عهدهم – من الصعوبة التي تحد من قدرة مؤسسات الأمن والعدالة على تقديم الدعم الضروري لهذه الفئات.

الانسجام بين المؤسسات

يؤثر تآكل الذاكرة المؤسسية في إعداد الخطط الإستراتيجية والانسجام بين المؤسسات أيضًا.

- **إعداد الخطط الإستراتيجية ومساعي الإصلاح:** لا يؤدي ضياع الأرشيف إلى تعطيل العمليات الروتينية فحسب، بل يقوض العمل على إعداد الخطط الإستراتيجية والمساعي التي تُبذل على صعيد إصلاح المؤسسات كذلك. فقد تفتقر جهود إعادة البناء الطويلة الأمد إلى اتجاه واضح تسير فيه إذا لم تتوفر المعارف المؤسسية الموثَّقة لها.

- **تجزؤ المؤسسات وتشتُّتها:** كثيرًا ما تضطر مؤسسات الأمن والعدالة إلى تنفيذ استجابتها في حالات خاصة حسب التحديات التي تنشأ أمامها دون أن تملك القدرة على الاستفادة من البيانات المتاحة لها. وهذا يزيد من خطر تفكك الهيكليات المؤسسية والتشتت في تنفيذ سياساتها، مما يحد من الانسجام بين المؤسسات.

الثقة والمؤسسات غير الرسمية

من المحتمل أن يؤثر ضياع الذاكرة المؤسسية في ثقة المواطنين ويفضي إلى نشأة هيكليات حكم غير رسمية وبروزها.

- **تراجع الثقة العامة:** يُحتمل أن يفرز ضياع الذاكرة المؤسسية تأثيرًا مباشرًا على الثقة العامة في مؤسسات الأمن والعدالة. ويعتمد الحكم الذي يتصف بنجاعته وفعاليته على الشفافية والانسجام والقدرة على تقديم الخدمات التي يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها. ومع ذلك، تتزايد أوجه القصور في الوقت الذي تكافح فيه المؤسسات في سبيل استرجاع بياناتها الضائعة و إعادة بناء قدراتها العملياتية، مما يفضي إلى تصور عام في أوساط المواطنين مفاده أن مؤسسات الأمن والعدالة لا تقدم خدماتها لهم على الوجه المطلوب. ومن شأن هذا الأمر أن يقوض الثقة في هيكليات الحكم الرسمية.

- **هيكليات الأمن والعدالة غير الرسمية:** يحتمل أن تنشأ آليات غير رسمية لسد الثغرات التي تعتري قطاع الحكم في ظل غياب مؤسسات الدولة الفاعلة. وبينما توفر هذه الآليات حلولًا مهمة على المدى القصير في حالات كثيرة، فهي تؤدي عملها في العادة خارج إطار هيكليات الرقابة الرسمية، مما يقوض سيادة القانون واحتكار استخدام القوة في يد الدولة.

- **المصالحة الوطنية:** يرتبط ضياع الذاكرة المؤسسية واستعادتها ارتباطًا وثيقًا بجهود المصالحة الوطنية. ويستدعي استرجاع الذاكرة المؤسسية بذل جهود منسقة تشارك فيها السلطة الفلسطينية وسلطة الأمر الواقع في غزة والمجتمع الدولي. وبالنظر إلى أن بيانات الأمن والعدالة تتسم بالحساسية وترتبط بممارسة الصلاحيات المؤسسية، ينبغي أن تترافق أي إجراءات ترمي إلى استرجاع البيانات وتبادلها بين السلطة الفلسطينية وسلطة الأمر الواقع مع إجراءات تُعنى بتحقيق المصالحة الوطنية على نطاق أوسع من أجل ضمان نجاحها.

الخاتمة

يشكّل ضياع الذاكرة المؤسسية تحديًا لا يستهان به أمام حكم القطاع الأمني في قطاع غزة. فمؤسسات قطاعي الأمن والعدالة ستواجه الصعوبات في تقديم خدمات فعالة وتوطيد عرى سيادة القانون إن لم تتيسر لها سجلات تحظى بالحفظ الجيد وموظفين يتمتعون بالخبرة اللازمة في عملهم وآليات فعالة لإعمال الرقابة. وتستدعي مواجهة هذه التحديات اعتماد إستراتيجية شاملة تضع نصب عينيها على إعادة بناء القدرات المؤسسية واسترجاع الوثائق وضمان تجهيز الهيكليات الإدارية ورفدها لمواجهة التحديات الأمنية الراهنة والمستجدة على حد سواء. ودون هذه الجهود، يبقى استقرار المؤسسات الأمنية في غزة وصفتها الشرعية على المدى الطويل في مهب الريح.

التوصيات

لا بد من اتخاذ إجراءات فورية للتعامل مع ضياع السجلات الحساسة على نطاق واسع في قطاع غزة. وفيما يلي الأولويات الأكثر إلحاحًا، التي ينبغي للسلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي أن يتصديا لها.

بالنسبة للسلطة الفلسطينية

توصيات عامة

١. تشكيل لجنة متخصصة متعددة القطاعات لكي تتولى استرجاع أرشيف المحفوظات الفلسطينية وحفظها:

- ينبغي أن تنسق هذه اللجنة الجهود بين المؤسسات كافة، الحكومية منها والخاصة، لتحديد موقع المحفوظات وتأمينها واسترجاعها.
- إيلاء الأولوية للتعافي العاجل، والعمل في الوقت نفسه على إعداد إستراتيجية طويلة الأمد للرقمنة والقدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية.
- ضمان التنسيق مع السلطات الإسرائيلية المعنية في الحالات التي تقتضيها الضرورة للوصول إلى السجلات المفقودة أو المصادرة، وتسهيل إجراءات التحقق من صحة الوثائق وتمكين المواطنين من استرجاع الوثائق الرسمية.
- إنشاء هيئة رقابية مستقلة لرصد التقدم المحرَز والحيلولة دون ممارسات سوء الإدارة وضمان الشفافية في استرجاع الوثائق.

٢. المحافظة على ما تبقى من المحفوظات الورقية قبل أن يطالها قدر أكبر من الدمار:

- بناءً على هذا التقرير، يجب إجراء مسح يبين الوثائق المحددة، حسب المؤسسات، التي نجت من الحرب على وجه التفصيل.
- الاستعانة بالمتخصصين والمعدات اللازمة لإنقاذ السجلات التالفة واسترجاعها.
- تدريب الموظفين على استرجاع المحفوظات وحماية البيانات من أجل بناء الخبرات المحلية في المحافظة على الذاكرة المؤسسية.

٣. تقييم إمكانية الوصول إلى البيانات الاحتياطية ومباشرة جهود التعافي:

- تحديد حالة البيانات المخزنة في نسخ إلكترونية لتقييم مدى صحتها و إمكانية الوصول إليها.
- تحديد الملفات أو البيانات المفقودة أو التالفة والشروع في الإجراءات الفنية لاسترجاعها حيثما كان ذلك ممكنًا.
- تنفيذ تدابير الأمن السيبراني لحماية قواعد البيانات المسترجعة من أعمال القرصنة أو الفساد أو سوء الاستخدام.

٤. إعداد إطار قانوني للاعتراف بالنسخ غير الرسمية للوثائق الضائعة:

- اعتماد أحكام قانونية تتيح للمستندات المحفوظة على الأجهزة الخاصة (كصور الهاتف النقال) أن تشكّل أدلة صالحة في الادعاءات بشأن حقوق الملكية وقضايا الميراث والمنازعات القانونية.
- إطلاق حملات عامة تشجع المواطنين على الإسهام بتقديم السجلات الضائعة، كالنسخ الشخصية من الوثائق الرسمية، لمساندة العمل على استرجاع الذاكرة المؤسسية.

٥. إنشاء منصة إلكترونية وطنية لاسترجاع الوثائق و إصدارها:

- إعداد منصة مركزية تمكّن المواطنين والشركات من طلب وثائق بدل فاقد و إصدار سندات ملكية جديدة للأراضي والمباني والمركبات وغيرها من الأصول لإيجاد حل للادعاءات المتضاربة.
- ضمان اعتماد حلول رقمية آمنة لحفظ السجلات في المستقبل، بما تشمله من النسخ الاحتياطية السحابية المشفرة وتدابير التكرار [التي تضمن بقاء السجلات في حال تعطل الأنظمة التي تحفظ عليها].

توصيات محددة

١. الاستعجال في تحديث السجل المدني و إصدار السجلات المهمة:

- على وزارة الداخلية الإسراع في معالجة السجلات المدنية المفقودة أو التالفة، بما فيها شهادات الميلاد والوفاة وسجلات الزواج والطلاق ووثائق الهوية الشخصية/الحالة الاجتماعية.
- استرجاع النسخ الاحتياطية الإلكترونية من السجل المدني، وخاصة تلك الموجودة في الضفة الغربية أو لدى السلطات الإسرائيلية أو كليهما.
- تسهيل إجراءات تسجيل الوفيات والولادات والزواج وغيرها من مسائل الأحوال الشخصية التي جرت دون وثائق رسمية على الوجه الصحيح، وذلك من خلال إطلاق مسح على شبكة الإنترنت لتيسير تسجيل الوقائع التي يمكن تعميمها على وسائل التواصل الاجتماعي و إدخالها في الخادم المشترك لوزارة الداخلية في سلطة الأمر الواقع/ السلطة الفلسطينية الذي جرى تحديثه حتى شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣.
- تيسير تقديم المشورة القانونية المجانية للأفراد الذين يواجهون تحديات مرتبطة بالوثائق، والتأكد من تمكّن الأفراد المهجرين واللاجئين والأفراد من الفئات الضعيفة من متابعة الإجراءات القانونية.

٢. التأكد من أن النظام القضائي جاهز لمعالجة الادعاءات المتصلة بحقوق الأفراد:

- يجب أن تستأنف المحاكم عملها وأن تكون على مهيأة لإيلاء الأولوية للمنازعات وادعاءات الميراث وغيرها من الدعاوى القانونية، بما فيها المسائل التي لها علاقة بالحرب.
- اعتماد إجراءات مبسطة للتعامل مع الحالات التي شهدت ضياع الوثائق الرسمية أو تلفها.
- إعداد آليات لنقل المعارف داخل الجهاز القضائي والتأكد من أن المشتغلين في القانون يوثقون المعارف المؤسسية ويتبادلونها من أجل التخفيف من الثغرات التي تشوب القدرات بسبب تناقص أعداد الموظفين.

٣. تأمين سجلات الأراضي والأملاك:

- يتعين على سلطة الأراضي في قطاع غزة والضفة الغربية أن تتولى تنسيق الجهود التي تبذل في سبيل استرجاع نسخ من سندات ملكية الأراضي والعقارات والتحقق من صحتها.

٤. استرجاع السجلات الاقتصادية وشهادات تسجيل الشركات:

- ينبغي لوزارة الاقتصاد الوطني توحيد أرشيف تسجيل الشركات بين قطاع غزة والضفة الغربية.
- تمكين الشركات من استرجاع مستندات التسجيل الضائعة من خلال المنصة الإلكترونية وضمان التحقق من سجلات الملكية ومطالبات الديون والالتزامات التعاقدية
- تحديد الإجراءات وتهيئة البنية التحتية التي تتيح تقديم طلبات الصرف والتحويلات النقدية من المنظمات الإنسانية للسكان المتضررين الذين لا يستطيعون الوصول إلى البنوك أو أجهزة الصراف الآلي.

بالنسبة للمجتمع الدولي

١. تقديم المساعدة المالية والفنية اللازمة لاسترجاع البيانات:

- حشد الدعم المالي اللازم أو تقديمه للمساندة الفنية المتخصصة لإزالة الأنقاض وعمليات إزالة الألغام واسترجاع السجلات الورقية والرقمية.
- الاستعانة بخبراء في مجال استرجاع الوثائق والأدلة الجنائية الرقمية وحفظ الأرشيف لمساعدة المؤسسات الفلسطينية.
- دعم بناء قدرات موظفي المؤسسات من خلال تدريب المسؤولين على استرجاع الأرشيف وحفظ البيانات الرقمية ومراعاة الممارسات الفضلى في حكم القطاع الأمني.

٢. إسناد العمل على إنشاء منصة إلكترونية لاسترجاع الوثائق والتحقق من صحتها:

- توفير التمويل والخبرات المطلوبة لتطوير منصة رقمية مؤمّنة ويسهل الوصول إليها، حيث يستطيع المواطنون والشركات طلب الوثائق الضائعة من خلالها.

٣. تقديم المساعدة في إعداد إستراتيجيات طويلة الأمد لمواجهة الكوارث:

- دعم جهود الرقمنة على نطاق واسع لتقليص مدى الاعتماد على الأرشيف الورقي.
- الاستثمار في حلول التخزين السحابي المؤمّنة لضمان تكرار البيانات على نحو يضمن بقاء السجلات في حال تعطل الأنظمة التي تُحفظ عليها والحيلولة دون فقدانها بكاملها في الأزمات التي تطرأ في المستقبل.

٤. التأكد من أن آليات العدالة والمساءلة تتعامل مع الخسائر في زمن الحرب:

- دمج إجراءات رد حقوق الملكية إلى أصحابها واستعادة الهوية القانونية ضمن مساعي العدالة الانتقالية.
- دعم تنسيق الأطر القانونية وقواعد البيانات بين قطاع غزة والضفة الغربية، بما يضمن وجود هيكلية حكم موحدة ومتماسكة لقطاعي الأمن والعدالة و إنعاش الاقتصاد.

Maison de la Paix
Chemin Eugène-Rigot 2E
1202 Geneva Swizerland

مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن مكتب رام الله
شارع السهل 3
رام الله التحتا، رام الله
فلسطين

info@dcaf.ch
+41 (0)22 730 94 00
www.dcaf.ch